الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد :

يشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث ، اشتمل المبحث الأول على بيان نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بإجراءات الدراسة الميدانية ، فيما اشتمل المبحث الثالث على اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة وعلى النحو الأتي :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

أولا : مجتمع وعينة الدراسة :

بافتراض أن عملية تفعيل الائتمان ألإيجاري لا تعتمد على جهة معينة بل تستلزم تظافر جهود الدولة بمؤسساتها المختلفة فضلا عن جهود عدد من المنظمات غير الحكومية ، ولأن الدراسة هي دراسة استطلاعية ، لذا فضلت الدراسة الاعتماد على عينة عمديه وليست عشوائية لاتفاقها مع الطريقة العلمية في اختيار العينات ، في محاولة لجمع أراء عدد من الأفراد في السوق العراقية الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة الشخصية في موضوع الائتمان ألإيجاري ، فضلا عن مواقعهم الإدارية في المنظمات ذات العلاقة وممن يمكن الاعتماد على وجهات نظرهم أو الاستئناس بها في اتخاذ القرار المتعلق بموضوع الدراسة وتضمنت آراءهم كخبراء وكالاتي-:

1- المؤسسات المالية والمصرفية الحكومية :

أ- (البنك المركزي العراقي – مصرف الرافدين – مصرف التجاري العراقي – المصرف الصناعي – المصرف الزراعي – مصرف النهرين الإسلامي)، امتنع مصرف الرشيد عن تقديم أي خدمة مهما كانت.

ب- الجهات الساندة (شركة التامين الوطنية -شركة أعادة التامين)

ت- الوزارات ذات العلاقة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – وزارة التخطيط)

2- المصارف الخاصة :

أ- المصارف التي تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق عن طريق الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة (مصرف الخليج التجاري - مصرف الشرق الأوسط- مصرف سومر التجاري – مصرف أشور الدولي – المصرف الأهلي العراقي – مصرف الشمال).

ب- المصارف العاملة الأخرى (مصرف الائتمان العراقي- المصرف المتحد للاستثمار - مصرف الاستثمار العراقي - مصرف المنصور – مصرف الهدى).

ت- المصارف الإسلامية الخاصة (مصرف البلاد الإسلامي – مصرف إيلاف الإسلامي - المصرف الوطني الإسلامي - المصرف العراقي الإسلامي) .

3- **المؤسسات التعليمية :**

أ- المؤسسات الحكومية (جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء /كلية الإدار ة والاقتصاد - الجامعة العراقية /كلية الإدارة والاقتصاد – معهد الإدارة الرصافة).

ب- المؤسسات الخاصة (كلية المأمون الأهلية – جامعة دجلة الأهلية) .

4- المنشات الصغيرة :

منشات (زراعية ، صناعية ، عقارية ، أروائية ، إنشائية) فكان الرأي هو الاعتماد على توزيع الاستبانة على المسؤولين المذكورين في الملحق (2) ، وفيما يأتي عرض توضيحي لمواصفات هذه العينة لكن في البداية لابد من الإشارة إلى أنّ عدد الاستمارات الكلية التي وزعها الباحث هو(150) استبانه تم أعادة (130) استبانه منها اعتمد عليها في عملية التحليل ، ويمكن القول أن هذا العدد يكفي بعد تحليله للوقوف على نتائج مرضية في دعم عملية تفعيل الائتمان ألإيجاري في العراق من عدمه ، و بالرغم منأن ّ مجتمع الدراسة سيكون مفتوحا في هذه الحالة فالدراسة لم تشمل منظمة بعينها أو قطاعا بعينه.

أ- النوع : بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب النوع ، فان الجدول (4-1-1) والشكل (4-1-1) يوضحان أن العينة قد توزعت بين (81) من الذكور وهم يشكلون نسبة 62 % من أفراد العينة ، بينما كان عدد الإناث (49) امرأة يشكلن نسبة (38 %) من أفراد العينة ، هذا يعني أن الذكور هم يشكلون النسبة الأعلى في عينة الدراسة .

جدول (4-1-1) توزيع إفراد العينة حسب النوع

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	81	62
إناث	49	38
المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

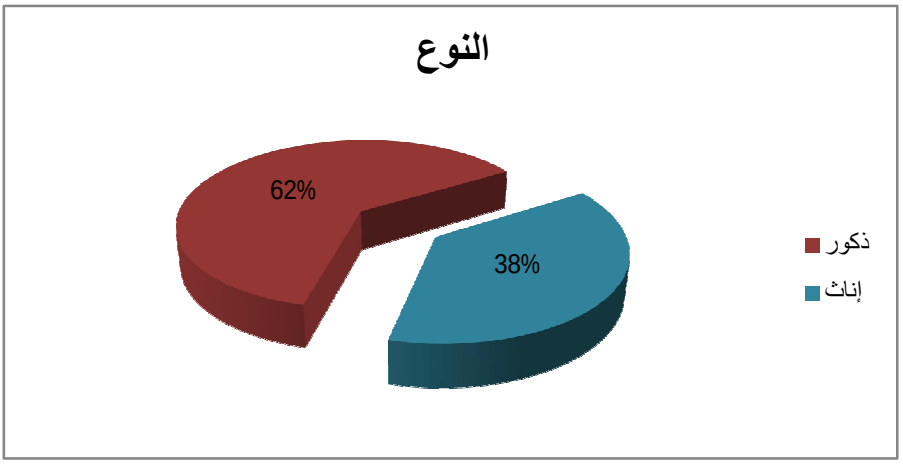

شكل (4-1-1)

ب- العمر:

من جهة أخرى الجدول (4-1-2) والشكل (4-1-2) يوضحان أن أفراد عينة الدراسة ، اغلبهم تقع أعمارهم ضمن الفئة الثانية (31-40) سنة بنسبة شغلهم 37 % ، تليها الفئة الثالثة بنسبة 22% للذين تتراوح أعمارهم بين (41-50) سنة ، ونرى أن ذلك قد يعود إلى مناصب تحتاج خبرة طويلة في مجال العمل . أما المرتبة الثالثة شغلتها الفئة العمرية (21-30) سنة بنسبة 16% ، فيما احتلت الفئة الخامسة (61 فأكثر) المرتبة الرابعة بنسبة 13 % ، وأخيرا وفي المرتبة الخامسة الفئة العمرية (51-60) سنة بنسبة 12% ، ومما سبق نرى أن أغلب أفراد العينة من الأعمار الكبيرة حرصاً من الباحث في اختيارهم ليشكلوا عينة الدراسة بافتراض أن ذوي الأعمار الكبيرة هم الأكثر خبرة ودراية في مجال الدراسة .

جدول (4-1-2) توزيع أفراد العينة حسب العمر

ت	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
1	30 - 21	20	16
2	40 - 31	48	37
3	50 - 41	29	22
4	60 – 51	16	12
5	61 فأكثر	17	13
المجموع		130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

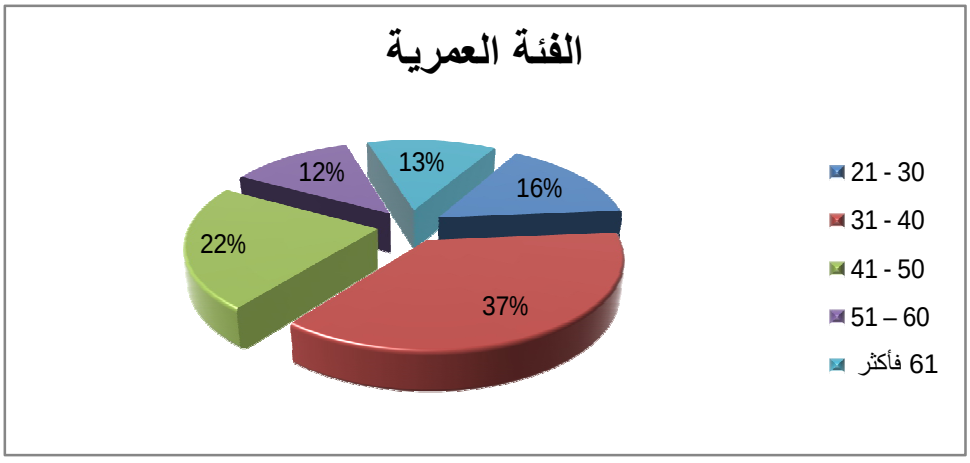

شكل (4-1-2)

ت- المؤهل العلمي :

وعن توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي لهم ، فان الجدول (4-1-3) والشكل (4-1-3) يوضحان أن جميع أفراد العينة هم من حملة شهادات التعليم العالي وان (4) أفراد منهم يحملون شهادة الدبلوم وهم يشكلون نسبة (3 %) فقط من أفراد العينة ، فيما كان اغلبهم بعدد(56) فردا يحملون شهادة البكالوريوس لتشكل هذه الفئة نسبة (43%) من أفراد العينة ، فيما جاءت البقية من العينة ممن يحملون شهادة عليا بين الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه ومجموعهم (57) يشكلون نسبة (42 %) من أفراد العينة ونرى أنها نسبة كبيرة تقترب من نصف عينة الدراسة وهذا يؤكد الاختيار القصدي الذي اعتمدته الدراسة في التوجه إلى حملة التعليم العالي ممن يمتلكون المعرفة في مجال الدراسة.

جدول (4-1-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

ت	التحصيل العلمي	العدد	النسبة %
1	ثانوي	0	0
2	دبلوم	4	3
3	بكالوريوس	56	43
4	دبلوم عالي	10	8
5	ماجستير	32	25
6	دكتوراه	28	21
المجموع		130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

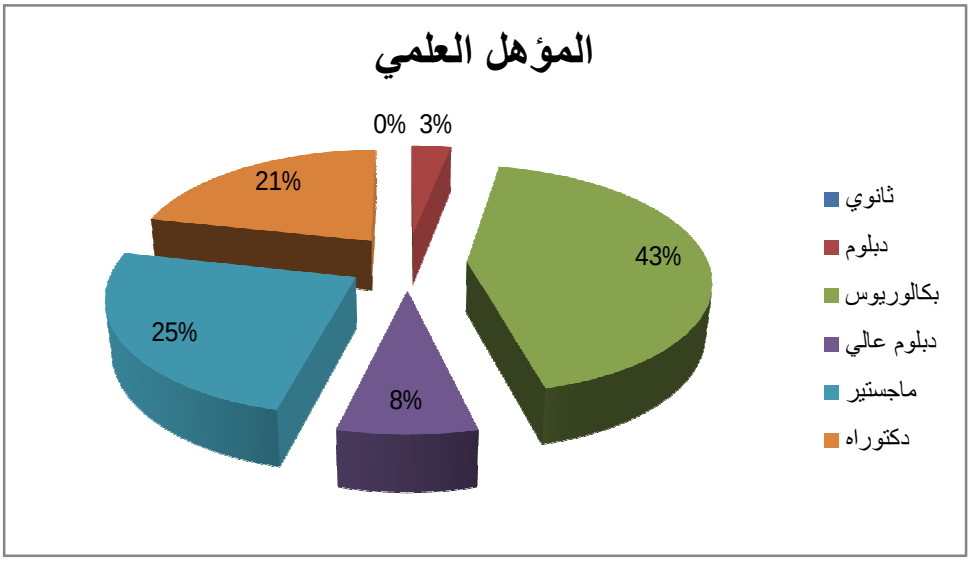

شكل (4-1-3)

ث- الخدمة الحالية :

مدة الخدمة في المنظمة الحاليةمؤشراً على الخبرة في مجال العمل ويوضح الجدول (4-1-4) والشكل (4-1-4) سنوات الخبرة الحالية لأفراد العينة ، إذ بلغت أعلى نسبة 34% تمثل من يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين (6-10) سنة ، وبلغت النسبة 24% ممن يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 1-5 سنة ، ونسبة 20% لمن يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 11- 15 سنة ، ونسبة 10% لمن يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 16-20 سنة ، ونسبة 8% لمن يمتلكون الخبرة الوظيفية للذين كانت مدة خدمتهم 26 سنة فأكثر ، فيما كانت اقل نسبة 4% لمن يمتلك الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 21-25 سنة .

جدول (4-1-4) توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة الحالية

ت	مدة الخدمة الكلية	العدد	النسبة %
1	5- 1	31	24
2	10-6	44	34
3	15-11	26	20
4	20-16	13	10
5	25-21	5	4
6	26 فأكثر	11	8
المجموع		130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

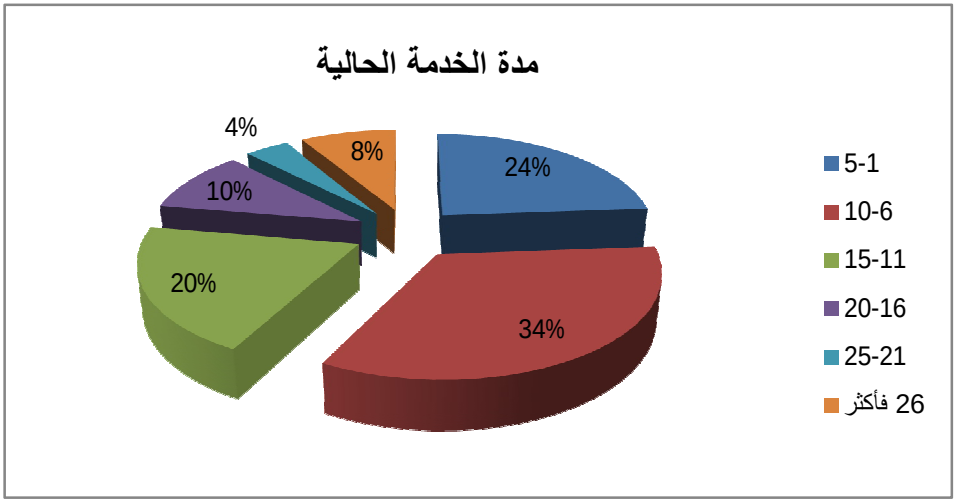

شكل (4-1-4)

ج- الخدمة الكلية

إذا كانت مدة الخدمة في المنظمة الحالية مؤشرا على الخبرة في مجال العمل فان مدة الخدمة الكلية تعد مؤشرا أكثر أهمية على ذات الموضوع لذا جاءت توزيعات العينة كما يوضحها الجدول(4-1-5) والشكل (4-1-5) ومنه يتبين أنها موزعة على ستة أقسام ، إذ احتل القسم الثاني (6-10) سنة المرتبة الأولى بنسبة 27% ، والمرتبة الثانية لمن كانت خدمتهم تتراوح بين (11-15) سنة وبنسبة 22% ، في المرتبة الثالثة أفراد العينة اللذين تتراوح خدمتهم بين (1-5) سنة وبنسبة 21% ، ثم الأفراد الذين خدمتهم 26 فأكثر في المرتبة الرابعة وبنسبة 17% ، والأخيرة أفراد العينة الذين تتراوح خدمتهم بين (21-25) سنة بواقع (5) أفراد وبنسبة مئوية بلغت 3% .

جدول (4-1-5) توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة الكلية

ت	مدة الخدمة الكلية	العدد	النسبة %
1	1 -5	27	21
2	6-10	35	27
3	11-15	28	22
4	16-20	13	10
5	21-25	5	3
6	26 فأكثر	22	17
المجموع		130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

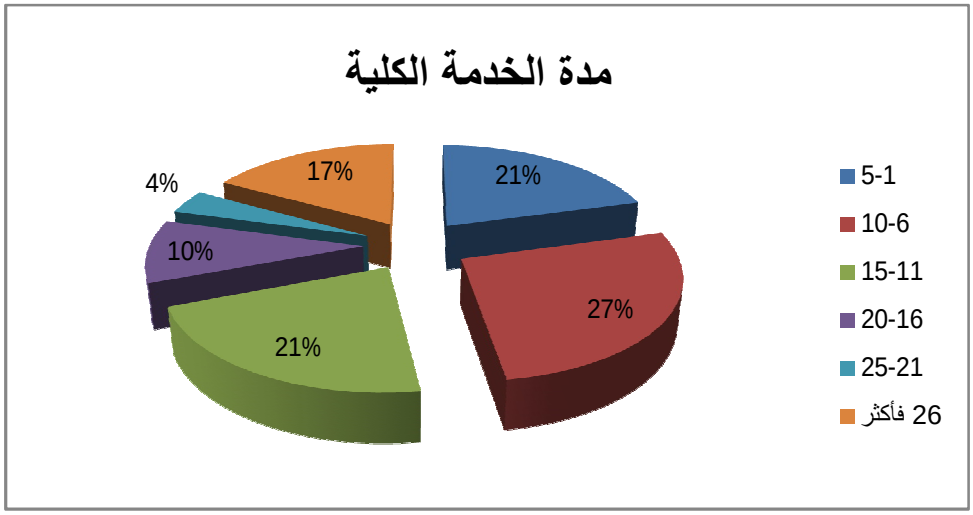

شكل (4-1-5)

ح- المسمي الوظيفي :

أما بخصوص توزيع العينة بحسب المسمي الوظيفي فهذا ما يبينه الجدول (4-1-6) والشكل (4-1-6) واللذان يشيران إلى وجود ثمانية اختصاصات رئيسة وغالبيتها العظمى تقترب من طبيعة عمل الائتمان الايجاري ، إذ كان تخصص أدارة المصارف هو أكبر الفئات عددا(36) فردا يشكلون نسبة (28%) من مجموع أفراد العينة ، يليه أدارة الأعمال ثم المحاسبة ثم الاقتصاد فيما تأتي الفئة الأقل عددا هي فئة الإحصاء .

جدول (4-1-6) توزيع أفراد العينة حسب المسمي الوظيفي

الاختصاص	العدد	النسبة %
محاسبة	23	18
قانون	10	9
إحصاء	2	1
أدارة أعمال	30	23
أدارة مصارف	36	28
اقتصاد	20	15
تامين	4	2
هندسة حاسبات	5	3
المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الاستبيان .

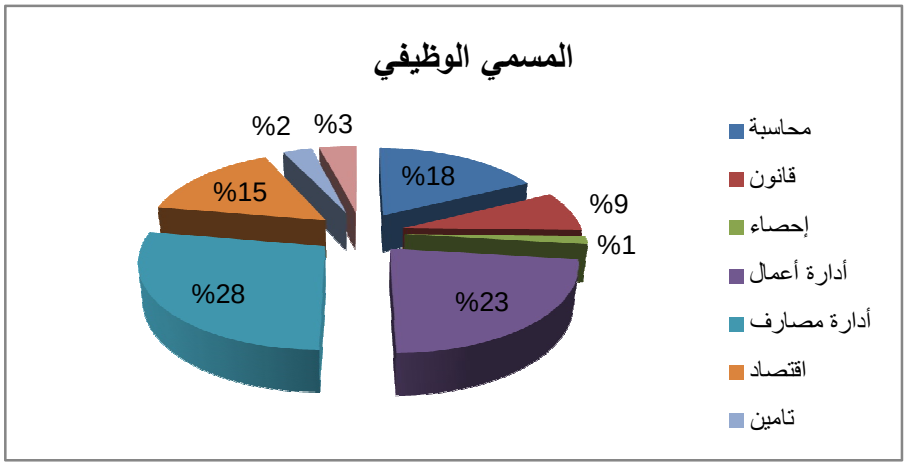

شكل (4-1-6)

ثانيا : استبانة جمع البيانات :

على الرغم من اعتماد الدراسة على عدد من الوسائل في جمع البيانات إلا إن الاستبانة تعد ذات أهمية من بينها والأكثر اعتمادا في جمع البيانات ، وهي تتكون (الملحق1) من فقرتين رئيستين فضلا عن مقدمتها التعريفية التي وضع فيها الباحث بعض الملاحظات التوجيهية لغرض التعريف بأهداف الدراسة وصيغة إملائها.

أما الفقرة الرئيسة الأولى فتضمنت البيانات التعريفية بالخبير الذي يقوم بإملاء الأستبانة والمنظمة التي ينتمي إليها ، والتي تم توضيحها آنفا ، فيما تضمنت الفقرة الرئيسة الثانية على استفسارات الباحث فيما يتعلق تفعيل الائتمان ألإيجاري والمعوقات التي تواجه ذلك ، لذلك جاءت ب(10) فقرات تمثل متطلبات تفعيل الائتمان ألإيجاري فضلا عن المشاكل والمعوقات التي تواجهها، كما يوضحها الجدول (4-1-7) .

الجدول (4-1-7) متغيرات استبانه الدراسة

ت	المتطلبات	عدد الأسئلة
1	المالية	4
2	البشرية	9
3	التشريعية	11
4	التسويقية	6
5	المشروعات	8
6	تكنولوجيا المعلومات	9
7	البيئة الاقتصادية	17
8	المصارف	14
9	التعليم العالي	7
10	معوقات أخرى	5

المصدر : إعداد الباحث

ثالثا : أسلوب المعالجة الإحصائية :

بداية لابد من الإشارة إلى أن الأستبانة قد اعتمدت على صيغة (متطلبات تفعيل الائتمان الايجاري لخدمة المنشات الصغيرة – دراسة استطلاعية عن السوق العراقية) عند توجيه الأسئلة، وبالتالي وضعت إجاباتها على وفق المدى الممتد من(0 % إلى100%) وذلك لمنح المستجيبين الحرية الكافية في الإجابة وعدم حصرها بمقياس ثلاثي أو خماسي ، لذلك تم الاعتماد على المتوسط الحسابي لإجابات العينة للوصول إلى مدى توفر تلك المتطلبات هنا لابد من الإشارة إلى أن الوسط الفرضي لهذا المدى هو 50 % فضلا عن اعتماد الدراسة على الانحراف المعياري لقياس تشتت إجابات العينة ، ولذلك قسمت عينة الدراسة إلى مجموعتين في كل سؤال تضم الأولى الإجابات التي وضعت مدى يزيد على نسبة (50 %) فيما تضم الثانية الإجابات التي وضعت مدى يقل عن نسبة (50 %) للوقوف على اتجاه أغلبية العينة في مدى توفر متطلبات تفعيل الائتمان الايجاري في العراق.

وفي السعي نحو الوقوف على الأهمية النسبية للمتطلبات مجال الدراسة في المساهمة في نجاح تفعيل الائتمان الايجاري فقد اعتمدت الدراسة على التحليل العاملي في ذلك .

إذ في البداية قام الباحث بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

أولا : التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة:

تمهيد :

يعد التحليل العاملي أسلوباً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف و يتم استخدام التحليل العاملي التأكيدي لاختبار إمكانية تجميع البيانات وتمثيلها بعامل أو عدة عوامل ومن ثم يكون الهدف هو اختبار درجة تمثيل البيانات للهيكل المتوقع. وقد تم استخدام التحليل العاملي في هذه الدراسة لتحقيق هدفين أولهما اختبار أحادية البعد لكل متغير من متغيرات الدراسة قبل تصميم أدوات القياس المجمعة , ثانيهما تحديد مدى ثبات أدوات القياس للمفاهيم ككل وللعبارات المكون لكل مفهوم. ويتميز هذا التحليل بقدرته على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناءً على استجابات مفردات عينة الدراسة.

ويبدأ التحليل العاملي بحساب معاملات الارتباطات بين عدد من المتغيرات , وعندها سنحصل على مصفوفة من الارتباطات بين هذه المتغيرات التي تم القياس عليها , ثم يلي ذلك تحليل هذه المصفوفة تحليلا عامليا" للوصول إلى أقل عدد ممكن من العوامل والتي تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيراتويتم قبول نتائج التحليل العاملي بناءً على الفرضيات التالية:

1- ألا تقل قيمة Kaiser-Mayer-Olkin (KMO) عن 60% لتناسب حجم العينة.
2- ألا تقل قيمة اختبار (Bartletts test of sphericity) عن الواحد الصحيح.
3- أن تكون قيمة الاشتراكات الأولية (Communities) للفقرات أكثر من 50%.
4- ألا يقل تشبع العامل عن 50% مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى.

وفي ما يأتي عرض نتائج التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة.

التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة

1- المتطلبات المالية :

أ- "نتائج التحليل العاملي التأكيدي :

فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المتطلبات المالية:

جدول رقم (4-2-1) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المتطلبات المالية

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X2	**الإرباح**	**0.801**	**متميزة**	1	51.608	2.072
X1	**رأس المال**	**0.799**	**متميزة**			
X3	**الاحتياطيات**	**0.771**	**متميزة**			
X4	**الإمكانيات المالية**	0.443	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (4-2-1) يتضح ما يأتي:

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا المتغير (**X4**) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (51.802)% كما أن قيمة الجذر الكامنEigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح لعامل (x2).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (**X4**) ليصبح عدد الفقرات (3) بدلا" من (4) عبارات.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات المالية وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-2).

جدول رقم (4-2-2) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات المالية

KMO		0.92
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	2547.7
	Df	153

0.000	Sig	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-2) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.92) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

2- المتطلبات البشرية :

أ- "نتائج التحليل العاملي التأكيدي

فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المتطلبات البشرية:

جدول رقم (4-2-3) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المتطلبات البشرية

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X6	**تأهيل علمي**	**0.912**	**متميزة**	2	44.967	4.047
X7	**ملاك محاسبي**	**0.879**	**متميزة**		19.210	1.729
X8	**ملاك قانوني**	**0.819**	**متميزة**			
X5	**ملاك إداري**	**0.786**	**متميزة**			
X9	**ملاك متخصص**	**0.742**	**متميزة**			
X13	**مؤسسات التدريب**	**0.546**	**متميزة**			
X11	**ملاك متخصص**	0.356	**غير متميزة**			
X12	**مستشارين خارجيين**	0.344	**غير متميزة**			
X10	**ملاك أجنبي**	-0.245	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (4-2-3) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرات (**x10,x11,x12**) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين

المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (64.177)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x6,x7).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرات (**ملاك أجنبي**, **ملاك متخصص**, **مستشارين خارجيين**) ليصبح عدد الفقرات (6) بدلا" من (9) عبارات.

ب-"نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات البشرية وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-4)

جدول رقم(4-2-4) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات البشرية

KMO		0.87
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	34521.4
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-4) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.87) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

3- المتطلبات التشريعية

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :**فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المتطلبات التشريعية:

جدول رقم (4-2-5) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المتطلبات التشريعية

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X15	**وضوح القوانين الخاصة**	**0.896**	**متميزة**	2	48.046	5.285
X16	**السياسات الحكومية**	**0.869**	**متميزة**		15.608	1.717
X17	**السياسات الكمركية**	**0.845**	**متميزة**			
X14	**القوانين الخاصة**	**0.817**	**متميزة**			
X21	**المحاكم الاقتصادية**	**0.695**	**متميزة**			
X22	**الأنظمة التأمينية**	**0.667**	**متميزة**			
X20	**هيئة الاستثمار**	**0.610**	**متميزة**			
X23	**قوانين المستثمر الأجنبي**	**0.604**	**متميزة**			
X19	**التشريعات الضريبية**	**0.598**	**متميزة**			
X18	**البنك المركزي**	**0.566**	**متميزة**			
X24	**قوانين الدول**	**0.051**	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-5) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة (**x24**) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (63.645)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x15,x16).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (**قوانين الدول**) ليصبح عدد الفقرات (10) فقرات بدلا" من (11) فقرة.

ب- نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات التشريعية وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-6)

جدول رقم(4-2-6) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات التشريعية

0.81		KMO
2721.4	Approx.Chi-square	Bartlelts test of sphcricity
153	Df	
0.000	Sig	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-6) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.81) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

4- المتطلبات التسويقية

أ- "نتائج التحليل العاملي التأكيدي :

فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المتطلبات التسويقية:

جدول رقم (4-2-7) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المتطلبات التسويقية

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X25	النشرات والتقارير	**0.889**	**متميزة**	2	49.240	2.954
X26	الهيئات المتخصصة	**0.856**	**متميزة**		18.959	1.138
X27	خدمات استشارية	**0.824**	**متميزة**			
X28	الندوات	**0.729**	**متميزة**			
X30	البرامج الإعلامية	0.412	**غير متميزة**			
X29	الجهات الساندة	-0.230	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (4-2-7) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة (**x29,x30**) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (68.199)% كما أن قيمة الجذر الكامنEigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x25,x26).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرات **(البرامج الإعلامية, الجهات الساندة)** ليصبح عدد الفقرات (4) فقرات بدلا" من (6) فقرات.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافى

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات التسويقية وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول الأتي رقم (4-2-8)

جدول رقم(4-2-8) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المتطلبات التسويقية

KMO		0.89
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	2654.9
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-8) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.89) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

5- المشروعات

أ- "نتائج التحليل العاملي التأكيدي :

فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المشروعات:

جدول رقم(4-2-9) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المشروعات

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X31	الحاجة الفعلية	**0.912**	**متميزة**	3	43.609	3.489
X32	الضمانات	**0.896**	**متميزة**		24,665	1.973
X36	أسعار الفائدة	**0.783**	**متميزة**		13.281	1.063
X35	الرغبة في التمويل	**0.762**	**متميزة**			
X34	الرغبة في التعرف	**0.503**	**متميزة**			
X38	مساهمة الائتمان الايجاري	0.458	**غير متميزة**			
X37	الوعي	0.405	**غير متميزة**			
X33	المعرفة	0.179	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-9) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرات (**x33,x37,x38**) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (81.555)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x31,x32,x36).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرات**(مساهمة الائتمان الايجاري, الوعي, المعرفة)** ليصبح عدد الفقرات (5) فقرات بدلا" من (8) فقرات.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المشروعاتوفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-10)

جدول رقم (4-2-10) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المشروعات

KMO		0.94
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	3567.2
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-10) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.94) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه يمكن القول أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

6- تكنولوجيا المعلومات

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :**فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير تكنولوجيا المعلومات:

جدول رقم (4-2-11) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير تكنولوجيا المعلومات

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X42	المواقع الالكترونية	**0.869**	**متميزة**	3	48.106	4.330
X41	الانترنت	**0.793**	**متميزة**		12.730	1.146
X45	كادر متخصص	**0.789**	**متميزة**		11.750	1.056
X39	قواعد المعلومات	**0.752**	**متميزة**			
X46	توافر برمجيات جاهزة	**0.712**	**متميزة**			
X44	نشاط المؤسسات المالية	**0.683**	**متميزة**			
X40	توافر حاسبات	**0.667**	**متميزة**			

X43	وسائل الاتصال الحديثة	**0.571**	**متميزة**			
X47	توافر شركات	-0.109	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-11) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة (x47) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (72.576)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x41,x42,x45).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (توافر شركات) ليصبح عدد الفقرات (8) فقرات بدلا" من (9) فقرات.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافى:

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير تكنولوجيا المعلومات وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-12)

جدول رقم(4-2-12) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير تكنولوجيا المعلومات

KMO		0.83
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	4532.1
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-2-12) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.83) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية

للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

7- البيئة الاقتصادية

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :**فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير البيئة الاقتصادية:

جدول رقم (4-2-13) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير البيئة الاقتصادية

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X57	فوائد اقتصادية	**0.768**	**متميزة**	4	43.491	7.394
X56	دراسات الجدوى	**0.765**	**متميزة**		12.158	2.072
X55	مصادر تمويل جديدة	**0.764**	**متميزة**		7.631	1.247
X49	التوجه الاقتصادي	**0.747**	**متميزة**		6.281	1.068
X48	الوضع الاقتصادي الحالي	**0.729**	**متميزة**			
X51	البيئة الخارجية	**0.725**	**متميزة**			
X54	استقطاب رؤوس أموال أجنبية	**0.689**	**متميزة**			
X58	استقطاب عملاء جدد	**0.688**	**متميزة**			
X63	صناديق متخصصة	**0.655**	**متميزة**			
X59	السياسات المالية	**0.650**	**متميزة**			
X53	رؤوس أموال محلية	**0.647**	**متميزة**			
X50	القطاع الخاص	**0.635**	**متميزة**			
X60	السياسات النقدية	**0.611**	**متميزة**			
X52	الحاجة الفعلية	**0.598**	**متميزة**			
X62	البنى التحتية	**0.596**	**متميزة**			
X61	سياسات الاستثمار	**0.576**	**متميزة**			
X64	الإجراءات الكمركية	0.151	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-13) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة (x64) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (69.561)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x49,x55,x56,x57).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (الإجراءات الكمركية) ليصبح عدد الفقرات (16) فقرة بدلا" من (17) فقرة.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير البيئة الاقتصاديةوفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-14)

جدول رقم (4-2-14) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير البيئة الاقتصادية

KMO		0.79
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	1563.6
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول (4-2-14) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.79) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

8- المصارف

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :** فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المصارف:

جدول رقم (4-2-15) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير المصارف

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X75	التحري عن العملاء	**0.784**	**متميزة**	4	42.999	6.020
X78	المخاطر المصرفية	**0.767**	**متميزة**		13.470	1.886
X77	تحديد القيمة المتبقية	**0.742**	**متميزة**		9.354	1.310
X74	شركات متخصصة	**0.735**	**متميزة**		7.561	1.058
X76	الموجودات الرأسمالية	**0.693**	**متميزة**			
X70	عقد الاتفاقات	**0.689**	**متميزة**			
X66	الموارد المالية	**0.634**	**متميزة**			
X68	رغبة المصارف	**0.628**	**متميزة**			
X73	تكوين مخصصات	**0.606**	**متميزة**			
X72	الإستراتيجية	**0.605**	**متميزة**			
X69	الوعي الكافي	**0.603**	**متميزة**			
X67	مستشارين ماليين	**0.573**	**متميزة**			
X65	ملاك إداري مؤهل علميا	**0.553**	**متميزة**			
X71	تحالفات إستراتيجية	0.493	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-15) يتضح ما يأتي:

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة(**X71**)الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (73.384)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x74,x75,x77,x78).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (تحالفات إستراتيجية) ليصبح عدد الفقرات (13) فقرة بدلا" من (14) فقرة.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافى

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المصارف وفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول الأتي رقم (4-2-16)

جدول رقم (4-2-16) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير المصارف

0.95		KMO
5422.9	Approx.Chi-square	Bartlelts test of sphcricity
153	Df	
0.000	Sig	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول (4-2-16) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.95) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه يمكن القول أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

9- التعليم العالي :

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :**فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير التعليم العالي:

جدول رقم (4-2-17) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير التعليم العالي

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X83	الدراسات الأولية- مناهج	**0.918**	**متميزة**	1	71.918	5.034
X82	المعاهد الإدارية - مناهج	**0.886**	**متميزة**			
X84	الدراسات العليا- مناهج	**0.878**	**متميزة**			
X80	الدراسات الأولية- كوادر	**0.835**	**متميزة**			

X81	الدراسات العليا - كوادر	**0.833**	**متميزة**			
X85	معارض الكتب	**0.809**	**متميزة**			
X79	المعاهد الإدارية - كوادر	**0.770**	**متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول(4-2-17) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (71.918)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعامل (x83).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات (7) فقرة.

ب-نتائج التحليل العاملي الاستكشافى

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التعليم العاليوفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-18)

جدول رقم (4-2-18) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التعليم العالي

KMO		0.91
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	4343.2
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح للباحث من الجدول (4-2-18) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.91) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العامليمعاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية

للمقياس . وعليه يمكن القول أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

10- معوقات أخرى

أ- **"نتائج التحليل العاملي التأكيدي :** فيما يأتي نتائج التحليل العاملي التأكيدي لمتغير المعوقات الأخرى:

جدول رقم (4-2-19) مصفوف الدوران للتحليل العاملي لمتغير معوقات أخرى

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع	التميز	عدد العوامل	التباين الكلي	القيمة العينية
X86	الفساد الإداري	**0.872**	**متميزة**	2	49.733	2.487
X87	الفساد المالي	**0.862**	**متميزة**		24.932	1.247
X88	التقارير المالية	**0.704**	**متميزة**			
X89	المقاومة من جهات أخرى	**0.592**	**متميزة**			
X90	غياب الوعي	0.369	**غير متميزة**			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (4-2-19) يتضح ما يأتي :

ارتفاع أوزان العوامل إذ نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا الفقرة (x90)الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (74.665)% كما أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalu تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (x86,x87).

وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع الفقرات ماعدا الفقرة (غياب الوعي) ليصبح عدد الفقرات (4) فقرات بدلا" من (5) فقرات.

ب- "نتائج التحليل العاملي الاستكشافي :

فيما يأتي يعرض الباحث التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير معوقات أخرىوفقاً لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية والتي تفترض استقلالية العوامل المستخدمة وذلك بهدف استكشاف مدى التطابق بين نتائج استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي .

وقد أظهرت نتائج اختبار بارتليت (Bartlelts test of sphcricity) معنوية الارتباط بين المتغيرات وصلاحيتها للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (4-2-20)

جدول رقم (4-2-20) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير معوقات أخرى

KMO		0.80
Bartlelts test of sphcricity	Approx.Chi-square	4212.9
	Df	153
	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح للباحث من الجدول (4-2-20) أن قيمة KMO and Bartlelts test of sphcricity بلغت (0.80) وهى تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 60% مما يدل على القدرة التفسيرية للعوامل المحددة بالتحليل العاملي نسبة إلى التباين الكلي .وفقاً لقيمة معنوية الاختبار جاءت (0.000) وهى قيمة أقل من 5% مما يدل على ارتباط المتغيرات محل التحليل العاملي معاً .

وفى ضوء نتائج التحليل العاملي التأكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي يمكن القول بأن تلك المقاييس تتمتع بصدق التجميع والذي يعبر عنه بمدى ترابط وتجانس العبارات التي تقيس الشيء ذاته من الدرجة الإجمالية للمقياس . وعليه نستنتج أن نتائج تلك الاختبارات تؤكد على زيادة التماسك الداخلي القوي للمقياس مما يعني أن أداة القياس لها القدرة على قياس ما صممت من أجله.

11- المتطلبات الكلية

فيما يلي نتائج التحليل العاملى التأكيدي لجميع المتطلبات:

جدول رقم (4-2-21) مصفوف الدوران للتحليل العاملى لجميع متطلبات الدراسة

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع تنازليا	التميز	عدد العوامل	النسبة في التباين الكلي	القيمة العينية
m8	المصارف	**0.744**	**متميزة**	1	25.451	2.545
m6	تكنولوجيا المعلومات	**0.672**	**متميزة**			
m7	البيئة الاقتصادية	**0.579**	**متميزة**			
m2	المتطلبات البشرية	**0.575**	**متميزة**			
m3	المتطلبات التشريعية	**0.538**	**متميزة**			
m1	المتطلبات المالية	**0.537**	**متميزة**			
m4	المتطلبات التسويقية	**0.534**	**متميزة**			
m5	المشروعات	0.042	**غير متميزة**			

m9	التعليم العالي	0.006	**غير متميزة**				
m10	معوقات أخرى	-0.096	**غير متميزة**				

من الجدول(4-2-21) أعلاه يتضح ما يلى:

ارتفاع أوزان العوامل حيث نجد أن جميع القيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.50) ماعدا المتطلبات (المشروعات والتعليم العالي ومعوقات أخرى) الأمر الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على تلك المقاييس كما بلغت قيمة التباين المفسر بواسطة تلك العوامل مجتمعة (25,451)% كما أن قيمة الجذر الكامن تزيد عن الواحد الصحيح للعوامل (المصارف).

وبناء على ذلك تم اعتماد جميع المتطلبات ماعدا (المشروعات والتعليم العالي ومعوقات أخرى) ليصبح عدد المتطلبات (7) بدلا" من (10).

ثانيا : الثبات والصدق الظاهري :

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (12) محكم ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية . وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم أجراء التعديلات التي اقترحت عليها (ملحق 3) .

ثالثا : قياس الاعتمادية (الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة للدراسة) :

فيما يأتي يعرض الباحث المرحلة الثانية من تقييم أدوات القياس والتي تقيس الاتساق والثبات الداخلي لمقاييس الدراسة والتي تم التوصل إليها بعد أجراء التحليل العاملي وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة لجميع متغيرات الدراسة . وقد تم إجراء اختبارات الثبات وذلك باستخدام معامل الفا كرونباخ (بعد استبعاد العبارات ذات معامل الارتباط المنخفض وغير المعنوية).

يوضح الجدول(4-2-22)نتائج تحليل الثبات لعبارات الدراسة مبينا" قيم معامل الفا كرونباخ لمفاهيم الدراسة:

1- المتطلبات المالية :

جدول رقم (4-2-22) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور المتطلبات المالية

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى امتلاك المؤسسات المالية رأس المال الكافي لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.79
2/ مدى تحقيق المؤسسات المالية الإرباح الكافية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.75
3/مدى امتلاك المؤسسات المالية احتياطيات نقدية فائضة يمكن الاستفادة منها في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.76
إجمالي العبارات	0.79

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول (4-2-22) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.79) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس العبارات تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

2- المتطلبات البشرية

جدول رقم (4-2-23) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور المتطلبات البشرية

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً أدارياً من ذوي الخبرة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.80
2/ مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً أدارياً مؤهلاً علمياً للعمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.88
3/ مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً محاسبياً متخصصاً يمكنه العمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.79
4/ مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً قانونياً متخصصاً يمكنه العمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.82
5/ مدى قدرة المؤسسات المالية على إعداد المتخصصين في مجال الأئتمان ألإيجاري من خلال دورات متخصصة	0.87
6/ مدى مقدرة مؤسساتنا التدريبية على إعداد ملاكات متخصصة في مجال تفعيل الائتمان الايجاري	0.83
إجمالي العبارات	0.82

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-23) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.82) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور المتطلبات البشرية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

3- المتطلبات التشريعية

جدول رقم (4-2-24) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور المتطلبات التشريعية

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى توافر القوانين الخاصة بمزاولة العمل بالائتمان ألإيجاري	0.77
2/ مدى وضوح القوانين الخاصة بتطبيق الائتمان ألإيجاري	0.81
3/ مدى توافر ووضوح السياسات الحكومية الخاصة بتطبيق الأئتمان ألإيجاري	0.80
4/ مدى ملائمة الإجراءات الكمركية أمام تفعيل الائتمان الايجاري	0.76
5/ مدى إمكانية مساهمة البنك المركزي في وضع التشريعات والإجراءات المتعلقة بتطبيق الائتمان الايجاري	0.79
6/ مدى توافر التشريعات الضريبية الخاصة لمعالجة أحكام الائتمان ألإيجاري	0.82
7/ مدى مساهمة هيئة الاستثمار العراقية بإصدار الأنظمة والتعليمات لتسهيل تفعيل وتطبيق الائتمان الايجاري	0.80
8/ مدى توافر المحاكم الاقتصادية المختصة بالمنازعات الاستثمارية لتطبيق الأئتمان ألإيجاري	0.84
9/ مدى ملائمة الأنظمة التأمينية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.80
10/ مدى توافر القوانين التي تسمح للمستثمر الأجنبي الاستثمار في البيئة العراقية بطريقة الأئتمان الايجاري	0.75
إجمالي العبارات	0.80

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-24) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.80) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور المتطلبات التشريعية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

4- المتطلبات التسويقية

جدول رقم (4-2-25) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور المتطلبات التسويقية

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى توافر النشرات والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية التي يمكن إن تساهم في الوعي لتفعيل الأئتمان الإيجاري	**0.79**
2/ مدى توافر الهيئات المتخصصة بنشر التقارير الدورية عن مؤسسات الأئتمان الإيجاري	**0.83**
3/ مدى إمكانية تقديم خدمات استشارية للمشروعات عن الوسائل المناسبة لتمويلها عن طريق الأئتمان الإيجاري	**0.80**
4/ مدى إمكانية تقديم ندوات بصورة دورية لتقديم مفهوم وأساسيات الأئتمان الإيجاري	**0.84**
إجمالي العبارات	**0.87**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-25) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.87) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور المتطلبات التسويقية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

5- المشروعات

جدول رقم (4-2-26) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور المشروعات

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى الحاجة الفعلية لأصحاب المشروعات لخدمات الأئتمان الإيجاري	0.72
2/ دى ملاءمة ضمانات القروض المصرفية وا ِجراءاتها الإدارية لتمويل مشاريعكم	0.79
3/ مدى رغبة أصحاب المشروعات في التعرف على وسائل تمويلية جديدة كالأئتمان الإيجاري	0.84
4/ مدى امتلاك أصحاب المشروعات الرغبة في التمويل عن طريق الأئتمان الإيجاري	0.86
5/ مدى ملاءمة أسعار الفائدة للقروض المصرفية لتمويل مشاريعكم	0.74
إجمالي العبارات	0.82

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-26) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.82) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور المشروعات تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

6- تكنولوجيا المعلومات :

جدول رقم (4-2-27) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور تكنولوجيا المعلومات

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى استمرارية تطوير قواعد المعلومات التي تمتلكها المؤسسات المالية بما يساهم في تفعيل الأئتمان أإيجاري	0.80
2/ مدى توافر أجهزة حاسبات حديثة لخدمة قواعد البيانات في المؤسسات المالية بما يساهم في تفعيل الأئتمان أإيجاري	0.77
3/ مدى توافر الانترنت أمام المجتمع بما يساهم في الوعي والاتصال بما يدعم تفعيل الأئتمان أإيجاري	0.83
4/ مدى أمكانية إتاحة المواقع الالكترونية الخاصة بتفعيل الأئتمان أإيجاري لشرائح المجتمع كافة	0.75
5/ مدى امتلاك المؤسسات المالية لوسائل الاتصال الحديثة التي تساهم في الاتصالات الداخلية (داخل العراق) المنشطة للعمل في الأئتمان أإيجاري	0.72
6/ مدى قيام المؤسسات المالية بإنشاء مواقع الكترونية خاصة بها لغرض نشاطاتها بما يسهم في تنمية الوعي بنشاط الأئتمان أإيجاري	0.86
7/ مدى توافر كادراً متخصصاً من مبرمجين كفوئين لخدمة الأئتمان أإيجاري	0.79
8/ مدى توافر برمجيات جاهزة للمساعدة في دعم متخذي القرار تتلاءم مع طبيعة عملها في الأئتمان أإيجاري	0.82
إجمالي العبارات	0.81

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-27) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى

جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.81) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور تكنولوجيا المعلومات تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

7- البيئة الاقتصادية :

جدول رقم (4-2-28) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور البيئة الاقتصادية

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى مناسبة الوضع الاقتصادي الحالي لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.69
2/ مدى مساهمة التوجه الاقتصادي نحو اقتصاديات السوق في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.78
3/ مدى امكانية مساهمة القطاع الخاص في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.75
4/ مدى إمكانية التكييف مع متغيرات البيئة الخارجية عند تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.73
5/ مدى الحاجة الفعلية من الناحية الاقتصادية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.78
6/ مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في استقطاب رؤوس الأموال المحلية لخدمة مشاريع الأعمار والتنمية	0.80
7/ مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة مشاريع الأعمار والتنمية	0.74
8/ مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في توفير مصادر تمويل جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.72
9/ مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في تفعيل الائتمان الايجاري	0.80
10/ مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في تحقيق فوائد اقتصادية من اجل تعزيز وضع الاقتصاد الوطني	0.73
11/ مدى إمكانية استقطاب عملاء جدد للمؤسسات المالية عند تطبيق الائتمان ألإيجاري	0.74
12/ مدى ملائمة السياسات المالية وقراراتها أمام تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.73
13/ مدى ملائمة السياسات النقدية وقراراتها أمام تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.81
14/ مدى ملائمة سياسات الاستثمار والحوافز الممنوحة للاستثمار أمام تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.80

15/ مدى توافر البنى التحتية الأساسية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.75
16/ مدى إمكانية إنشاء صناديق متخصصة لضمان مخاطر التمويل عن طريق الأئتمان ألإيجاري	0.72
إجمالي العبارات	0.78

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-28) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.78) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور البيئة الاقتصادية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

8- المصارف :

جدول رقم(4-2-29) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور متطلبات المصارف

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى امتلاك المصارف ملاكات إدارية مؤهلة علمياً لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.73
2/ مدى امتلاك المصارف موارد مالية كافية لمزاولة نشاط الأئتمان ألإيجاري	0.79
3/ مدى امتلاك المصارف مستشارين ماليين في مجال التمويل بالأئتمان ألإيجاري	0.82
4/ مدى رغبة المصارف العراقية للعمل كممول بصيغة الأئتمان الايجاري	0.88
5/ مدى وجود الوعي الكافي بأهمية الأئتمان الايجاري	0.84
6/ مدى أمكانية عقد اتفاقات لتبادل الخبرات بين المصارف العراقية والمصارف العربية والأجنبية ذات الخبرة العالية في مجال التمويل بالأئتمان الايجاري .	0.79
7/ مدى امتلاك المصارف لإستراتيجية واضحة ومحدودة لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.74
8/ مدى قدرة المصارف على تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير المشكوك في تحصيلها	0.72
9/ مدى قدرة المصارف على إنشاء شركات متخصصة بالأئتمان ألإيجاري	0.75
10/ مدى قدرة المصارف على التحري عن العملاء الراغبين بالتمويل عن طريق الأئتمان ألإيجاري	0.82
11/ مدى قدرة المصارف على الحصول على الموجودات الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها	0.80

12/ مدى قدرة المصارف على تحديد القيمة المتبقية للموجود المؤجر بدقة في بداية المدة التعاقدية ، خاصة في حالات التضخم	0.77
13/ مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية المرتبطة بتفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.70
إجمالي العبارات	0.83

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-29) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.83) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور المصارف تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

9- التعليم العالي :

جدول رقم (4-2-30) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور التعليم العالي

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة فنية في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.80
2/ مدى مقدرة الجامعات العراقية / الدراسات الأولية على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.86
3/ مدى مقدرة الجامعات العراقية/ الدراسات العليا على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.82
4/ مدى مساهمة مناهج المعاهد الإدارية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.79
5/ مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.81
6/ مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات العليا في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.85

7/ مدى مقدرة دور الكتب في البيئة العراقية على تطوير معرفة المستفيد بأهمية ومزايا تفعيل وتطبيق الأئتمان الايجاري	0,78
إجمالي العبارات	0.89

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-30) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.89) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور التعليم العالي تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

10- معوقات أخرى :

جدول رقم (4-2-31) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات محور معوقات أخرى

العبارات	الفا كرونباخ
1/ مدى التأثير السلبي للفساد الإداري في المؤسسات المالية على إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.75
2/ مدى التأثير السلبي للفساد المالي في المؤسسات المالية على إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.71
3/ مدى التأثير السلبي لعدم نشر التقارير المالية في المؤسسات المالية عن إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.83
4/ مدى مواجهة مقاومة شديدة من بعض الجهات التي تحمل مخاوف محتملة من عملية تفعيل وتطبيق الأئتمان الايجاري	0.74
إجمالي العبارات	0.81

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

يتضح من الجدول (4-2-31) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة علىحِ دَ ة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.81) وهو ثبات مرتفع" ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور معوقات أخرى تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

رابعا : الإحصاء الوصفي لعبارات الدراسة

سنتناول في ادناه تحليل نتائج الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة وتفسيرها من خلال استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة ، ثم الدخول في وصف و تحليل الأسئلة التي وردت في الاستبانة لمتغيرات الدراسة من خلال إجابات العينة المبحوثة ، وباستخدام الجداول التي توضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة ونسبة التوافق أكبر من (50%). وفى المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة ونسبة التوافق اقل من(50%). وفيما يلي التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

1- المتطلبات المالية :

تعتمد الدراسة في تحديد المتطلبات المالية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق على استطلاع عينة الدراسة واعتماد خبرتها واطلاعها على المنشآت ذات العلاقة ، المصرفية منها وغير المصرفية ومدى توفر تلك المتطلبات فيها ، وكانت الاستفسارات تدور في أربعة محاور تضم مدى امتلاك تلك المؤسسات لرأس المال الكافي وكذلك الإرباح و الاحتياطيات النقدية الكافية ، وأخيرا الاستفسار عن مدى توافر الإمكانيات المالية لدى المؤسسات المالية لإدخال كوادرها بمختلف اختصاصاتهم بدورات تدريبية خارج القطر لسد فجوة المعرفة المطلوبة لتفعيل الائتمان الايجاري وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-32) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-32): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المتطلبات المالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى امتلاك المؤسسات المالية رأس المال الكافي لتفعيل الأئتمان الإيجاري	62	18.28	89	مرتفع جداً	20.9	0.000	2
2	مدى تحقيق المؤسسات المالية الإرباح الكافية لتفعيل الأئتمان الإيجاري	77	17.02	96	مرتفع جداً	30.9	0.000	1
3	مدى امتلاك المؤسسات المالية احتياطيات نقدية	45	24.10	82	مرتفع جداً	26.2	0.000	3

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	فائضة يمكن الاستفادة منها في تفعيل الأئتمان ألإيجاري							
إجمالي الفقرات		**61.3**	**19.80**	**89**	**مرتفع جداً**	**26.2**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول (4-2-32) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المتطلبات المالية أكبر من (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر (50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المتطلبات المالية في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (61.3) وبانحراف معياري (19.80) ونسبة التوافق50%فأكثر (89)%

2- يلاحظ من الجدول أن الفقرة (مدى تحقيق المؤسسات المالية الإرباح الكافية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (77) بانحراف معياري (17.02) ونسبة توافر بلغت (96)%.

3- أما فقرة (مدى امتلاك المؤسسات المالية احتياطيات نقدية فائضة يمكن الاستفادة منها في تفعيل الأئتمان ألإيجاري) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (45) بانحراف معياري (24.10) ونسبة توافر بلغت (82)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المتطلبات المالية وذلك من خلال اختبار(T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (26.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر المتطلبات المالية.

(ب)- الواقع المالي في العراق :

1- أن القطاع المالي في العراق يتكون من عدد من المؤسسات المالية، أهمها المصارف، سوق العراق للأوراق المالية، شركات التحويل المالي وشركات التأمين، ويستحوذ القطاع المصرفي على الحصة الأكبر من النظام المالي، إذ بلغت نسبة رأس مال الجهاز المصرفي (94%) من إجمالي رؤوس الأموال، في حين بلغت نسبة رأس مال سوق العراق للأوراق المالية (4%) ونسبة رأس مال شركات التأمين(2%) .

2- وفيما يخص رؤوس أموال **الجهاز المصرفي ككل** فقد ارتفع مجموع رصيدها عام 2016 إلى(11.7) ترليون دينار بنسبة ارتفاع(15.8%) عن إجمالي رصيدها لعام 2015 البالغ(10.1) ترليون دينار، وحافظ مجموع رؤوس أموال **المصارف الحكومية** على رصيده عامي 2015 و 2016 البالغ(2.3) ترليون دينار، في حين ازداد إجمالي رصيد رؤوس أموال **المصارف الخاصة** عام2016 إلى (9.5) ترليون دينار بارتفاع نسبته(20.3%) عن إجمالي رصيدها عام 2015 البالغ(7.9) ترليون دينار بسبب زيادة عدد المصارف الخاصة إلى(55) مصرف بعد أن كانت في عام 2015 (47) مصرفا.

3- بخصوص الموجودات فقد انخفض حجم الموجودات لعام 2016 إلى (221.2) ترليون دينار بنسبة انخفاض(0.7 %) عن عام 2015 والبالغة (222.8) ترليون دينار، وعلى الرغم من أن عدد المصارف الحكومية أقل من عدد المصارف الخاصة إلا أن نشاط المصارف الحكومية أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة، فموجودات إجمالي المصارف تركزت في المصارف الحكومية فهي تحتفظ بما نسبته(89%) من إجمالي الموجودات كما في عام 2016 ، وتركزت في مصرف الرافدين، مصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة، إذ تحتفظ هذه المصارف بنسبة 48% ، 28% ،11% ، على التوالي من إجمالي موجودات المصارف والباقي من نصيب باقي المصارف الحكومية والمصارف الخاصة المحلية والأجنبية .

4- وقدر تعلق الأمر **بالاحتياطيات النقدية** فقد بلغت الاحتياطيات النقدية للمصارف العاملة في العراق لعام 2016 ، (2,110,637) مليون دينار عراقي ،إذ بلغت احتياطيات المصارف الحكومية (1,696,283) مليون دينار ، فيما بلغت الاحتياطيات للمصارف الخاصة المحلية (327,847) مليون دينار ، وبلغت للمصارف الخاصة (الأجنبية) والمصارف الخاصة (المشاركة) (11,192) و (75,315) على التوالي .

5-وبخصوص مؤشر الإيرادات والربحية الذي يعد عنصراً حاسماً في الحكم على اتجاهات السلامة المصرفية لأي بلد، ويمكن الاستعانة بعدد من النسب في تحديد معدلات الإيرادات والربحية التي حققها الجهاز المصرفي في العراق لعل أهمها نسبة العائد على الموجودات في المصارف الحكومية، والتي سجلت (0.4%) عام 2016 متراجعة عن نسبتها المتحققة عام 2015 والبالغة. (0.5%) أما فيما يخص المصارف الخاصة فقد انخفضت تلك النسبة عام 2016 إلى (1.6%) بعد أن بلغت (2.4%) عام 2015 وذلك بسبب انخفاض ربحية المصارف قياساً بحجم الموجودات المرتفع وارتفاع حجم السيولة المصرفية أيضاً .

6- عند الإشارة إلى قطاع التأمين الذي يعد أحد الركائز الأساس التي يقع على عاتقه تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، إذ ينتج عن التفاعل المتنامي والمستمر بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى في

تحقيق جزء مهم من الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم الاقتصاديبشكلٍ أعم، فقد وصل عدد شركات التأمين في العراق إلى (34) شركة منها ثلاث شركات تأمين عامة والباقي شركات تأمين تابعة للقطاع الخاص، وقد بلغ إجمالي موجودات الشركات العامة الثلاث(147,727.7) مليون دينار.

7- أما رؤوس أموال هذه الشركات فقد وصل إلى(32,000) مليون دينار، وكانت نسبة أرباح الشركات العامة إلى إجمالي موجوداتها كالآتي :شركة التأمين الوطنية(67%) ، شركة التأمين العراقية العامة(13%) ، شركة إعادة التأمين العراقية(2%). علاوة على ذلك يتمتع الجهاز المصرفي في العراق بمناسيب سيولة عالية تفوق النسب المحددة من لدن البنك المركزي العراقي، إذ يلاحظ تسجيل نسبة الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل قرابة (64.5%) عام 2016، وهي نسبة مرتفعةوفقاً للعرف المصرفي وتعكس بوضوح الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي العراقي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد .

2- المتطلبات البشرية :

تحتاج عملية تفعيل الائتمان الايجاري في المصارف والمؤسسات المالية إلى توافر الملاكات بمختلف اختصاصاتها، الإدارية، والمحاسبية، والرقابية المتخصصةوالمؤهلة علميً ا في هذا التخصص المهني الدقيق لذا كان من الضروري الوقوف على مدى توافر مثل هذه الملاكات في مؤسساتنا المالية والمصرفية أو مدى إمكانياتها في توفير ذلك ، فكان محور المتطلبات البشرية يدور حول هذا الموضوع وعلى وفق ستة محاور تم الاستفسار عنها وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي :

جدول رقم (4-2-33): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المتطلبات البشرية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً أدارياً من ذوي الخبرة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	42.1	24.24	47	منخفض	22.6	0.000	6
2	مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً أدارياً مؤهلاً علمياً للعمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	44.5	24.30	58	متوسط	27.5	0.000	5

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
3	مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً محاسبياً متخصصاً يمكنه العمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	47.3	25.67	63	متوسط	23.5	0.000	4
4	مدى امتلاك المؤسسات لمالية ملاكاً قانونياً متخصصاً يمكنه العمل في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	49.9	25.06	72	مرتفع	22.4	0.000	3
5	مدى قدرة المؤسسات المالية على إعداد المتخصصين في مجال الأئتمان ألإيجاري من خلال دورات متخصصة	56.6	21.86	100	مرتفع جداً	20.6	0.000	1
6	مدى مقدرة مؤسساتنا التدريبية على إعداد ملاكات متخصصة في مجال تفعيل الائتمان الايجاري	55.2	23.66	90	مرتفع جداً	19.8	0.453	2
إجمالي الفقرات		49.2	24.13	%71.7	مرتفع	22.7	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول (4-2-33) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المتطلبات البشرية أكبر من (50)ماعدا الفقرات (1,2,3) إذ يقل متوسطهما عن (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر (50%) ماعدا الفقرة (الأولى) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المتطلبات البشرية في المجتمع موضع للدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (49.2) وبانحراف معياري (24.13) ونسبة التوافق50%فأكثر (71.7)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (مدى قدرة المؤسسات المالية على إعداد المتخصصين في مجال الأئتمان ألإيجاري من خلال دورات متخصصة) جاءت في المرتبة الأولى من إذ مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (56.6) بانحراف معياري (21.86) ونسبة توافر بلغت (100)%.

3- أما فقرة (مدى امتلاك المؤسسات المالية ملاكاً أدارياً من ذوي الخبرة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (42.1) بانحراف معياري (24.24) ونسبة توافر بلغت (47)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المتطلبات المالية وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (22.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر المتطلبات البشرية.

(ب)- الواقع البشري في العراق :

إن المؤسسات المالية فضلاً عن المؤسسات التدريبية لديها القدرة على أعداد ملاكات متخصصة من خلال دورات متخصصة في مجال الائتمان الايجاري ، ذلك أن في نفس السياق وفي إطار رفع مستوى الأداء المصرفي وتطوير الصناعة المصرفية في العراق ، صدر قانون تأسيس مركز الدراسات المصرفية رقم 36 لسنة 1999 الذي يهدف إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العمل المصرفي ورفع مستوى الأداء لدى العاملين في الجهاز المصرفي الحكومي والأهلي من خلال تأهيل وتطوير خبراتهم وكفاءتهم .وبالتالي الاستفادة القصوى من مركز الدراسات المصرفية من خلال إعداد كوادر تدريسية تلبي عملية التدر يس في مواضيع التمويل بصورة عامة والائتمان الايجاري خاصة وتطبيقاتها المختلفة ، وينبغي التركيز على إعداد المادة التدريبية المناسبة لكل برنامج تدريبي بالشكل الذي يوفر وجود ارتباط بين المادة التدريبية وأهداف التدريب ، فضلا عن ذلك ولغرض إنجاح التدريب لابد من مر اجعة المادة التدريبية وتقييمها للتأكد من أنها تركز على الجوانب التطبيقية بالقدر المطلوب إذ أن المادة التدريبية التي تركز على الجانب التطبيقي المستند على المعلومات النظرية هو احد عوامل نجاح البرامج التدريبي .علما أن عدد الموظفين للمصارف العاملة في العراق بلغ (30,162) حتى نهاية العام 2016 .

3- المتطلبات التشريعية:

حتى يتسنى للمؤسسات المالية والمصرفية العراقية التقدم بخطوات راسخة نحو تحقيق أهداف الائتمان الايجاري والمساهمة في دعم برامج التنمية ، ينبغي تهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة من القوانين والأنظمة والتعليمات الضابطة لعملها والتي تحمي حقوق العاملين فيها والمتعاملين معها ، لذا جاءت استفسارات الباحث مع عينة الدراسة للوقوف على مدى توافر المتطلبات التشريعية و وضوحها ، وملائمتها ،

وهي تدور حول عشرة محاور وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-34) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-34): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المتطلبات التشريعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى توافر القوانين الخاصة بمزاولة العمل بالأئتمان ألإيجاري	47.5	27.69	50	متوسط	22.3	0.000	7
2	مدى وضوح القوانين الخاصة بتطبيق الأئتمان ألإيجاري	40.9	28.11	51	متوسط	19.8	0.000	5
3	مدى توافر ووضوح السياسات الحكومية الخاصة بتطبيق الأئتمان ألإيجاري	46.8	26.48	50	متوسط	26.3	0.000	6
4	مدى ملائمة الاجراءات الكمركية أمام تفعيل الائتمان الايجاري	41.7	26.29	55	متوسط	24.8	0.000	4
5	مدى إمكانية مساهمة البنك المركزي في وضع التشريعات والإجراءات المتعلقة بتطبيق الأئتمان الايجاري	56.1	23.13	55	متوسط	23.8	0.000	3

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
6	مدى توافر التشريعات الضريبية الخاصة لمعالجة أحكام الأئتمان أإيجاري	45.9	19.51	67	متوسط	25.05	0.000	1
7	مدى مساهمة هيئة الاستثمار العراقية بإصدار الأنظمة والتعليمات لتسهيل تفعيل وتطبيق الأئتمان الايجاري	40.3	23.87	36	منخفض	25.1	0.000	9
8	مدى توافر المحاكم الاقتصادية المختصة بالمنازعات الاستثمارية لتطبيق الأئتمان أإيجاري	33.3	22.47	25	منخفض	25.3	0.000	10
9	مدى ملائمة الأنظمة التأمينية لتفعيل الأئتمان أإيجاري	37.9	25.79	39	منخفض	33.1	0.000	8
10	مدى توافر القوانين التي تسمح للمستثمر الأجنبي الاستثمار في البيئة العراقية بطريقة الأئتمان الايجاري	43.5	20.57	56	منخفض	33.6	0.000	2
إجمالي الفقرات		43.4	24.39	48.4	منخفض		0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-34) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المتطلبات التشريعية أقل من (50) ماعدا الفقرة (5) إذ يزيد متوسطها عن (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر (50%) ماعدا الفقرات (7.8,9) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المتطلبات التشريعية فيالمجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة منخفضة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (43.4) وبانحراف معياري (24.39) ونسبة التوافق50%فأكثر (48.4)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**مدى توافر التشريعات الضريبية الخاصة لمعالجة أحكام الأئتمان الإيجاري**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (45.9) بانحراف معياري (19.51) ونسبة توافر بلغت (67)%.

3- أما فقرة (**مدى توافر المحاكم الاقتصادية المختصة بالمنازعات الاستثمارية لتطبيق الأئتمان الإيجاري**) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (33.3) بانحراف معياري (22.47) ونسبة توافر بلغت (25)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المتطلبات التشريعية وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (25.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة منخفضة على مدى توافر المتطلبات التشريعية .

(ب)- الواقع التشريعي في العراق :

1- فيما يخص مدى توافر القوانين الخاصة بمزاولة العمل بالائتمان الايجاري فيمكن الاعتماد في مزاولة الائتمان الايجاري على سندين قانونيين وهما-:

أ- ما جاء في أحكام الفقرة (2) من المادة (27) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والتي جاء فيها ((يجوز للبنك المركزي العراقي أن يطلب من المصارف وحسب تقديرهورهناً بالشروط التي ينص عليها أن تمارس أنشطة مصرفية معينة من خلال شركات تابعة ذات رأسمال مستقل تملكها هذه المصارف ملكية كاملة ، أو تملك غالبية رأسمالها)).

ب- بالنظر لعدم وجود نص واضح في قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 فيما يخص الائتمان الايجاري فنعتقد أن مزاولة هذا النشاط سيواجه صعوبة في دائرة مسجل الشركات لعدم وجود مثل هذا النص في القانون المذكور من جانب، وبالتالي عدم توفر تجربة سابقة لتفعيل هذه الصيغة في العراق. من جانب آخر يمكن القول من الأفضل للمصارف التحرك باتجاهين أولهما :مفاتحة مسجل الشركات لبيان رأيه بهذا

المشروع .ونعتقد أن مسجل الشركات سيجتهد لإيجاد منفذ قانوني في قانون الشركات لتفعيل هذه الصيغة .
وثانيهما : عقد اتفاقية مشتركة بين المصارف الحكومية والخاصة لتفعيل هذه الصيغة تستخدم لتقديم التمويل للشركات الاستثمارية والمستثمرين والمستأجرين العراقيين والأجانب لانجاز مشاريع البنيةالتحتية وا ٍقامة ودعم المنشات الصغيرة .

2- أما بخصوص الإجراءات الكمركية فإنها تؤثر سلبا على عملية تفعيل الائتمان الايجاري ذلك أن هذه الإجراءات إذا كانت تستغرق وقتا غير قصير فإنها توثر على المعدات المستوردة والتي قد تتواجد في وضعية غير ملاءمة لها في مستودعات الشحن أو الساحات الكمركية ، أو أن تبقى محملة على وسائل النقل التي أتت عليها بسبب بطء الإجراءات الكمركية وقد يؤدي إلى عطل في بعض أجزائها أو تلفه مما يشكل عبئا على المؤجر والجهات الضامنة لهذه الأصول الرأسمالية .

3-بإمكان المصارف العاملة في العراق تأسيس شركات للائتمان الايجاري ، فضلاً عن إمكانية قيام البنك المركزي باقتراح نظام للائتمان الايجاري يعرض على ذوي الاختصاص للموافقة عليه . اذ جاء في أحكام الفقرة (2) من المادة (27) الباب الرابع من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والتي جاء فيها ((يجوز للبنك المركزي العراقي أن يطلب من المصارف وحسب تقديرهورهناً بالشروط التي ينص عليها أن تمارس أنشطة مصرفية معينة من خلال شركات تابعة ذات رأسمال مستقل تملكها هذه المصارف ملكية كاملة أو تملك غالبية أسهمها)) .فضلا عن ذلك جاء في الفقرة (2) من المادة (104) الباب الخامس عشر من نفس القانون على((ينشر البنك المركزي إذا كان يعتزم إصدار أنظمة بموجب هذا القانون مشروع النص المقترح للأنظمة التي يبدو أنها أفضل طريقة لتوجيه انتباه الصناعة المصرفية المحلية إلى الأنظمة المقترحة . ويرفق بالمشروع تفسير للغرض من الأنظمة المقترحة وطلب تقديم تعليقات في غضون وقت محدد لا يقل عن شهر واحد من تاريخ نشر المشروع)).

4- عند الاطلاع على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 نجد انه منح من المزايا والضمانات إلى المستثمر الأجنبي ما يعادل المزايا والضمانات التي منحت للمستثمر المحلي إذ نصت المادة (11) على : يتمتع المستثمر بالمزايا الآتية :

أولاً :إخراج رأس المال الذي أدخلة إلى العراق وعوائده على وفق إحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزأماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى .

ثانياً : يحق للمستثمر الأجنبي :

أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه .

ب - تكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات .

ثالثاً : استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على إن لا تزيد عن (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وان تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني .

رابعاً : التأمين على المشروع الاستثماري لدى إي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعدها ملائمة .

خامساً : فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى احد المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز .

وفيما يتعلق بالضمانات فقد نصت المادة (12) : يضمن هذا القانون للمستثمر ما يأتي :

أولا : يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة .

ثانياً : منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق .

ثالثاً :عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بإحكام هذا القانون كاملا أو جزء ً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات .

رابعاً : للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين في المشروع إن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزأماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى .

أما المادة (14) فقد نصت على الالتزامات التي تقع على المستثمر إذ أوجبت على المستثمر الالتزام بالاتي :-

1- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع والبيانات والمعلومات والوثائق التي تطلبها الهيأة الوطنية للاستثمار فيما يتعلق في موازنة المشروع والتقدم الحاصل في انجازه .

2- إعداد السجلات الخاصة بالمشروع التي يتم تدقيقها من محاسب مجاز داخل العراق .

3- الالتزام بالمحافظة على سلامة البيئة ونظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية المتعددة والقوانين المتعلقة بالأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي .

4- الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات العمل من حيث الرواتب والإجازات وساعات العمل وغيرها .

5- القيام بتدريب العمالة العراقية العاملة في المشروع ورفع كفاءتها .

فيما جاءت الإعفاءات في المادة (15) التي أوضحت أن القانون رقم (13) لسنة 2006 يمنح المستثمرين عددا من الإعفاءات التي تتمثل في إعفاء المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيأة من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري على وفق المناطق التنموية التي أوعز مجلس الوزراء إلى هيأة الاستثمار على تحديدها ، مع إمكانية زيادة مدة الإعفاء إلى 15 سنة في حالة مشاركة مستثمر عراقي بنسبة تتجاوز 50% . فضلا عن إعفاء الموجودات المستوردة للمشروع من الرسوم لمدة لا

تتجاوز 3سنوات من تاريخ منح الإجازة ،وا ٍعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 20% من قيمة الموجودات وشرائها . وهنا نعتقد على أهمية التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية ، فضلاً عن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ، وتوقيع الاتفاقات التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية . وتنظيم زيارات متنوعة للمستثمرين الأجانب ، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار التي تمنح لهم . فضلا عن أن عملية السماح للمستثمر الأجنبي في تحديد المواد المستوردة واللازمة للمشروع المتولي إقامته والتي وردت ضمن المادة السابعة عشر من الفصل الخامس من القانون ، تتيح الفرصة له لاستغلال هذه الإعفاءات من الرسوم والضرائب لشمول بضائع مستوردة للبيع في السوق المحلية أو إعادة التصدير وليس الاستثمار ، أو استيراد بضائع أكثر من حاجة المشروع الاستثماري والقيام بالمتاجرة بها في السوق المحلية وتحقيق إرباح كبيرة نتيجة إعفائها من الرسوم والضرائب ، علاوة على أن عملية منح المستثمر الأجنبي الحق في إدخال رؤوس الأموال إلى العراق وعوائده بعملة قابلة للتسوية ، يفسح المجال واسعا للممارسة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، فضلا عن انفتاح السوق العراقية أمام تجارة المخدرات والأسلحة الخ تحت لافتة مشاريع دائمية أو مؤقتة ، سواء كانت حقيقية أم زائفة .

5- اقتراح تشكيل محاكم اقتصادية وليس محكمة واحدة بهيئة قضائية أو أكثر كما نص عليه القانون العراقي ، فالتوسع في إنشاء المحاكم الاقتصادية أو التجارية ضروري من اجل خلق البيئة الاستثمارية الوطنية لجذب استثمارات أكثر سواء كانت محلية أو أجنبيةتحقيقاً لمبدأ الاستقرار والشفافية في معاملات المستثمرين مع الأجهزة المختلفة ، وفضلاعن ذلك نقترح تشكيل لجنة قضائية يرأسها قاضٍ ،وعضوية ممثل عن كل من البنك المركزي العراقي ، والمصارف ،وغرفة التجارة ، تختص بحسم المنازعات التي قد تقع بمناسبة تطبيق قانون الائتمان الايجاري المنتظر ،وتعتمد التحكيم أولا ، والقضاء ثانياً ، وقراراتها تخضع للطعن استئنافاً ، ذلك أن قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 القسم الثاني عشر نص على إنشاء محكمة الخدمات المالية ، إذ نصت الفقرة الثالثة من المادة(63) من القانون على قيام المحكمة بالفصل في أي خلاف ينشأ بين المصارف والمؤسسات المالية بشرط إن يتم الاتفاق مقماً وبشكل مكتوب بين إطراف النزاع على إحالته إلى تلك المحكمة وبالتالي إذا لم يتم الاتفاق على ذلك فمن حق أي طرف من إطراف النزاع الاعتراض على اختصاص المحكمة الفصل بالنزاع .

بالرجوع إلى قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته في الفصل الرابع المادة ثانيا /1 التي نصت على (لشركات التامين وا ٍعادة التامين والمصارف أن تستثمر أموالها في مختلف أوجه الاستثمار) وهذا دلالة على ملائمة الأنظمة التأمينية لتفعيل الائتمان الايجاري ، فضلاً عن ذلك يمكن تصنيف الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين إلى الاستثمارات ذات العائد الثابت وتشمل هذه المجموعة تلك الأنواع من الاستثمارات التي توفر للشركة إمكانية الحصول على عائد دوري منظم ومحددمقدماً يدفع لها حتى التاريخ

الذي تسترد فيه المبلغ المستثمر وتعتبر القروض بمختلف أنواعها وكذلك السندات ابرز مثال على هذا النوع من الاستثمارات . والنوع الثاني هو الاستثمارات ذات العائد غير الثابت التي تتميز بعدم ثبات عوائدها وتشمل الأراضي والعقارات واسهم الشركات التجارية والصناعية والمالية والخدمية. ولكن لابد الإشارة إلى أن شركات التأمين تهتم بالدرجة الأولى بعامل السيولة وهو عامل مهم في استثماراتها بسبب طبيعة عملها الذي يفرض عليها التزامات محددة تجاه جمهورالمـ ُؤمن لهم ولذلك فأن استثماراتها تنحصر في الأنواع الآتية:

أ- منح القروض للمواطنين لإنشاء مشاريع معينة لقاء فائدة سنوية.

ب- إيداع الفائض النقدي لدى الشركة في المصارف واستغلاله كودائع بفوائد سنوية مجزية.

ت- تستثمر الشركة جزء من تلك الفوائض المالية بالإسهام في شركات القطاع الخاص والمختلط لغرض تحقيق فوائد تلك المساهمات. تستثمر الشركة أملاكها من عقارات وقطع أراضي لتأجيرها تحقيقاً لفوائد استثمارية للشركة.وبالتالي نعتقد أن بإمكان شركات التامين تنشيط عملها وزيادة نشاط الاستثمار من خلال التعاون والتنسيق مع المصارف العراقية والمساهمة في رؤوس أموال المصارف واستخدام صيغة الائتمان الايجاري كصيغة تمويلية حديثة لتمويل المنشات الصغيرة مما يعود على شركات التامين بالإرباح .

6- قام العراق ومن اجل جذب الاستثمارات على إصدار العديد من القوانين و التشريعات التي تؤدي إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من اجل تهيئه البيئة الاستثمارية الملائمة التي تؤدي إلى جذب مزيد من تلك الاستثمارات بصوره خاصة .و تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم هذه الاستثمارات و تقليل الإجراءات الروتينية ،وتتمثل ابرز هذه القوانين في صدور قانون الشركات رقم (21) وقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والذي نظم العمل بالشركات العامة والخاصة مما أتاح المجال لتأسيس شركات الاستثمار المالي . وقانون رقم (3) لسنة 1998 الذي نص على تأسيس هيأة الإدارة واستثمار المناطق الحرة في العراق تسمى الهيأة العامة للمناطق الحرة ، التي تهدف إلى إدارة واستثمار المناطق الحرة عراقيا لخدمة الاقتصاد العراقي ، التي على أثرها تم إنشاء المناطق الحرة في البصرة .فضلا عن ذلك وفي العام 2002 صدر قانون الاستثمار العربي رقم (62) الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في العراق من خلال منح المستثمرين العرب دون غيرهم امتيازات وا ٍعفاءات خاصة . تلا ذلك صدور قانون الاستثمار رقم (39) لسنة 2003 من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق الذي لم يتم تفعيله نظرا لكونه صدر من قبل سلطة مؤقتة لا تتمتع بالشرعية اللازمة (سلطة احتلال) . وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي تم تفعيله عام 2007 الذي يعد من ابرز القوانين ، الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنويعها . فضلاً عن دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع وتعزيز القدرة التنافسية لها ، وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين ، علاوة على تنويع

الصادرات وتوسيعها وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي . وهنا يمكن القول أن وجود القوانين التي تشجع علىالاستثمار لا تكفي لوحدها لجذبه ، وا ٍنما يجب أن تكون القوانين ذات فاعلية أي أن السلطات المعنية لها القدرة على تطبيقها على تم وجه فضلاً عن ذلك ينبغي أن يكون الإطار القانوني لجذب الاستثمارات يتسم بالتطور والمرونة والشفافية والتي نعنيها هنا التنافس الشريف وسلامة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة واستغلال النفوذ . علاوة على ما ذكر ينبغي توحيد القوانين المنظمة للاستثمار الأمر الذي يوضح الإطار التشريعي إمام المستثمرين وبالتالي تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار

4- المتطلبات التسويقية :

تعد المتطلبات التسويقية عاملا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في العمل على تفعيل الائتمان الايجاري ، لعدم وضوح مفهوم الائتمان الايجاري ومزاياه ، بين معظم فئات المجتمع ، الأمر الذي ينعكس على عدم الأقدام على التعامل به وانتشاره ، لذا جاءت استفسارات الدراسة تدور في متطلباتها التسويقية في أربعة محاور وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-35) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-35): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المتطلبات التسويقية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى توافر النشرات والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية التي يمكن إن تساهم في الوعي لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	40.1	26.41	34	منخفض	33.6	0.000	3
2	مدى توافر الهيئات المتخصصة بنشر التقارير الدورية عن مؤسسات الأئتمان ألإيجاري	36.9	22.05	29	منخفض	31.2	0.000	4
3	مدى إمكانية تقديم خدمات استشارية للمشروعات عن الوسائل المناسبة لتمويلها عن طريق الأئتمان ألإيجاري	43.6	21.87	44	منخفض	29.05	0.000	1

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	مدى إمكانية تقديم ندوات بصورة دورية لتقديم مفهوم وأساسيات الأئتمان ألإيجاري	39.5	21.85	35	منخفض	31.1	0.000	2
إجمالي الفقرات		40.02	23.04	35.5	منخفض	31.2	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول (4-2-35) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المتطلبات التسويقية أقل من (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أقل (50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المتطلبات التسويقية في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة منخفضة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (40.02) وبانحراف معياري (23.04) ونسبة التوافق50%فأكثر (35.5)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**مدى إمكانية تقديم خدمات استشارية للمشروعات عن الوسائل المناسبة لتمويلها عن طريق الأئتمان ألإيجاري**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (43.6) بانحراف معياري (21.87) ونسبة توافر بلغت (44)%.

3- أما فقرة (**مدى توافر الهيئات المتخصصة بنشر التقارير الدورية عن مؤسسات الأئتمان ألإيجاري**) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (36.9) بانحراف معياري (22.05) ونسبة توافر بلغت (29)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المتطلبات التسويقية وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (31.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة منخفضة على مدى توافر المتطلبات التسويقية .

(ب)- الواقع التسويقي في العراق :

إن سبب الاستجابة المنخفضة للمتطلبات التسويقية يعود إلى عدم المعرفة بالائتمان الايجاري من حيث مميزاته وبالتالي ينبغي القيام ببرامج إعلامية مكثفة خاصة بالائتمان الايجاري، وتشمل : الندوات،

والمؤتمرات، وورش العمل، والبرامج التلفزيونية، والتحقيقات الصحفية، التي تهدف تعريف المجتمع بكل فئاته بالخدمات التمويلية الجديدة وتوعيته بميزاتها وكيفية استخدامها بالطريقة المثلى التي تؤدي إلى اجتذاب الزبائن إلى الممارسات الجديدة وعدم نفوره منها ومن ثم فشلها، فضلا عن ذلك لابد من متابعة ردود فعل الطبقات المستهدفة بهذه البرامج وتطويرها نحو المشاركة الايجابية في نشاط الائتمان الايجاري وبالشكل الذي يحقق أهدافه .

5- المشروعات :

من ضمن ما تهدف إليه الدراسة هو إلى إبراز أهم المشاكل والمعوقات التمويلية التي تواجه المنشات الصغيرة في العراق والية معالجتها ، فضلاً عن تحديد حجم التمويل المالي الذي تحصل عليه حالياً ، وانطلاقاً من فكرة أن هذه المنشات تعد إحدى متطلبات التنمية الاقتصادية ومن ثم إبراز الآليات الكفيلة بمعالجة هذه المعوقات من خلال الاستعانة بنشاط الائتمان الايجاري لتمويل احتياجاتها التمويلية ، وفي تحديد متطلبات المشروعات اعتمدت الدراسة على استطلاع العينة في التعرف على مدى توافر المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري ، فكان محور المشروعات يدور حول هذا الموضوع وعلى وفق خمسة محاور تم الاستفسار عنها وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-36) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-36): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المشروعات

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى الحاجة الفعلية لأصحاب المشروعات لخدمات الأئتمان ألإيجاري	61.1	19.11	91	مرتفع جداً	40.4	0.000	1
2	مدى ملاءمة ضمانات القروض المصرفية وا إجراءاتها الإدارية لتمويل مشاريعكم	66.2	16.41	88	مرتفع جد	40.8	0.000	2
3	مدى رغبة أصحاب المشروعات في التعرف على وسائل تمويلية جديدة كالائتمان ألإيجاري	46.8	25.13	48	منخفض	42.8	0.000	5

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	مـــدى امـــتلاك أصـــحاب المشروعات الرغبة في التمويل عن طريق الأئتمان ألإيجاري	40.5	28.8	51	متوسط	35.7	0.000	4
5	مـدى ملاءمـة أسـعار الفائـدة للقـروض المصـرفية لتمويـل مشاريعكم	56.8	24.61	77	مرتفع	32.2	0.000	3
إجمالي الفقرات		54.2	22.81	71	مرتفع	38.4	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول (4-2-36) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المشروعات أكبر من (50) ماعدا الفقرات (3,4) إذ يقل متوسطهما عن 50 كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر(50%) ماعدا الفقرة (3) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المشروعات في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاملاً مقداره (54.2) وبانحراف معياري (22.81) ونسبة التوافق50%فأكثر (71)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة **(مدى الحاجة الفعلية لأصحاب المشروعات لخدمات الأئتمان ألإيجاري)** جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (61.1) بانحراف معياري (19.11) ونسبة توافر بلغت (91)%.

3- أما الفقرة **(مدى رغبة أصحاب المشروعات في التعرف على وسائل تمويلية جديدة كالأئتمان ألإيجاري)** فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (46.8) بانحراف معياري (25.13) ونسبة توافر بلغت (48)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المشروعات وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (38.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر المشروعات.

(ب)- واقع المشروعات في العراق :

1- بالنسبة إلى الحاجة الفعلية إلى الائتمان الايجاري فسوف يتم بحث ذلك بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثالث ، أما سبب انخفاض نسبة التوافق على مدى رغبة أصحاب المنشات في التعرف على الائتمان الايجاري فيرجع إلى عدم معرفتهم بهذه الصيغة التمويلية الجديدة فضلا عن عدم معرفة المزايا التي يمكن الحصول عليها عند استخدامه .

2- بخصوص الضمانات فنحن لا نساير عينة الدراسة في ذلك إذ أن المصارف لا تمنح القروض المصرفية إلا بعد الحصول على الضمانات العينية ولكن نعتقد أن أصحاب المنشات يرون أن الضمانات ملاءمة بسبب قيامهم بالتلاعب في قيمة الضمانات العينية التي يتم تقديمها إلى المصرف ، فضلا عن عدم المبالاة التي تكتنف بعض أصحاب المنشات بالذهاب إلى المحاكم المختصة عند المطالبة بإعادة الأموال التي سبق أن تم اقتراضها ، ذلك ومن خلال الزيارات الميدانية للمصارف عينة الدراسة وجد انه إذا ما تقدم العميل وطلب تمويلاً لعملية استثمارية معينة ، فاهم ما يتم دراسته وفي الدرجة الأولى هو مستوى الضمانات المقدمة (الكفالة والرهن) ثم لاحقا ينظر إلى العملية ذاتها ومدى جدواها الاقتصادي ،أما العميل والذي يعد أهم عامل في العملية الاستثمارية ، وعليه يتوقف نجاح أو فشل المشروع ، ففي اغلب الأحيان لا يتم التطرق له لا من قريب ولا من بعيد ، وكأنه غير معني بهذه العملية من الأساس .

3- أن هذا النظام موضع الدراسة لديه من المميزات التي تفتح المجال إمام المصارف والمؤسسات المالية العراقية بان تضع العميل (المستأجر) موضع اختبار ، لتقييم كفاءته الأخلاقية ، من حيث الأمانة ،والالتزام بالمواعيد ، والصدق في إعطاء المعلومة ،التي يحتاجها المصرف ، وخاصة ما يتعلق بمركزه المالي – عدم الإعسار – فيستطيع المصرف اختبار كفاءة العميل دون أن يكون معرض للكثير من المخاطر ، وذلك من خلال احتفاظه بملكية الأصل محل العقد إلى نهاية المدة العقدية ، وننوه هنا إلى ضرورة استحداث أقسام متخصصة بدراسة وضع العميل (المستأجر) ، وتفعيل دور الأقسام الموجودة أصلا ، وتوسيع دائرة نشاطها ، بحيث تشمل دراسة العميل ميدانيا من خلال المجتمع الذي يتعامل معه بشكل يومي ، فضلا عن إمكانية فتح قنوات الاتصال ما بين المؤسسات التمويلية والجهات الأمنية المختصة ، مع إحاطتها بدرجة عالية من السرية ، بهدف تقييم وضع العميل بصورة صحيحة ودقيقة ، وخاصة إذا كان له أسبقيات قضائية في مجال المال والأعمال .

4- لمزيد من تحقيق الأمان لنشاط الائتمان الايجاري والذي يقوم على أن الأصل المؤجر هو الضمانة الأساسية لشركات التأجير عند القيام بعمليات الائتمان الايجاري ، وبقاء تملكها من قبل المؤجر ،فان هذا يدعو إلى مزيد من التأكيد على أن يتم تمويل الأصول الرأسمالية من قبل شركات الائتمان الايجاري للمنشات بشكل مدروس وبناءا على دراسات من قبل مختصين تأخذ بعين النظر مدى الحاجة الفعلية للمعدات الرأسمالية لهذه المنشات ، ومدى ارتباطها بوضع السوق وحجم اقتصاد البلد ، لتجنب تمويل مستأجرين قد لا

يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم بسبب تراجع إنتاجيتهم أو خسارتهم في السوق ، وبالتالي التوقف عن دفع مقابل التأجير للأصول المؤجرة أو إعادتها قبل انتهاء مدة الائتمان الايجاري .

6- تكنولوجيا المعلومات:

أن التطور العلمي والتكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات وما يتبع ذلك من قواعد البيانات والاتصالات ، أوجب على العاملين في عمليات التمويل عموما والائتمان الايجاري على وجه الخصوص أنشاءوا إدامة أنظمة معلومات متقدمة تؤلف البنية التحتية اللازمة لهذه العملية ، ومن هنا جاءت متطلبات تكنولوجيا المعلومات ضمن استفسارات الباحث مع عينة الدراسة للوقوف على مدى توفر البنية التحتية المناسبة في هذا المجال ، فكان محور متطلبات تكنولوجيا المعلومات يدور حول هذا الموضوع وعلى وفق ثمانية محاور تم الاستفسار عنها وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-37) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-37): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور تكنولوجيا المعلومات

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى استمرارية تطوير قواعد المعلومات التي تمتلكها المؤسسات المالية بما يساهم في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	52	22.85	54	متوسط	42.8	0.000	8
2	مدى توافر أجهزة حاسبات حديثة لخدمة قواعد البيانات في المؤسسات المالية بما يساهم في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	65	20.92	81	مرتفع جداً	35.7	0.000	3
3	مدى توافر الانترنت أمام المجتمع بما يساهم في الوعي والاتصال بما يدعم تفعيل الأئتمان ألإيجاري	67.7	21.86	85	مرتفع جداً	32.2	0.000	1

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	مدى أمكانية إتاحة المواقع الالكترونية الخاصة بتفعيل الأئتمان ألإيجاري لشرائح المجتمع كافة	64.5	24.92	76	مرتفع	40.4	0.000	4
5	مدى امتلاك المؤسسات المالية لوسائل الاتصال الحديثة التي تساهم في الاتصالات الداخلية (داخل العراق) المنشطة للعمل في الأئتمان ألإيجاري	59.7	20.70	82	مرتفع جداً	40.8	0.000	2
6	مدى قيام المؤسسات المالية بإنشاء مواقع الكترونية خاصة بها لغرض نشاطاتها بما يسهم في تنمية الوعي بنشاط الأئتمان ألإيجاري	55.2	23.69	71	مرتفع	42.8	0.000	5
7	مدى توافر كادراً متخصصاً من مبرمجين كفوئين لخدمة الأئتمان ألإيجاري	54.5	33.06	62	متوسط	35.7	0.000	7
8	مدى توافر برمجيات جاهزة للمساعدة في دعم متخذي القرار تتلاءم مع طبيعة عملها في الأئتمان ألإيجاري	50.8	25.82	68	متوسط	32.2	0.000	6
إجمالي الفقرات		58.7	24.22	72.4	مرتفع	37.8	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-37) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور تكنولوجيا المعلومات أكبر من (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر(50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر تكنولوجيا المعلومات في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة جدا إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (58.7) وبانحراف معياري (24.22) ونسبة التوافق50%فأكثر (72.4)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**مدى توافر الانترنت أمام المجتمع بما يساهم في الوعي والاتصال بما يدعم تفعيل الأئتمان ألإيجاري**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (67.7) بانحراف معياري (21.861) ونسبة توافر بلغت (85)%.

3- أما الفقرة (**مدى استمرارية تطوير قواعد المعلومات التي تمتلكها المؤسسات المالية بما يساهم في تفعيل الأئتمان ألإيجاري**) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (52) بانحراف معياري (22.89) ونسبة توافر بلغت (54)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (37.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر تكنولوجيا المعلومات.

(ب)- واقع تكنولوجيا المعلومات في العراق :

1- من خلال التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات في العراق يمكن القول إن على الدولة وضع خطة إستراتيجية واضحة لدعم تكنولوجيا المعلومات، وا زالة العوائق أمامها ، من خلال دعم البنى التحتية اللازمة للإنترنت والمساعدة على خلق الوعي العام لدى الجمهور، وتعميم النفاذ إلى وسائل الاتصال الحديثة بجميع أرجاء البلاد، ونشر الثقافة الرقمية في مختلف الميادين فضلاً على أن الدولة تكون معنية بوضع الإطار القانوني اللازم للمستخدمين أيضاً الذي يضمن حماية جميع الأطراف المشتركة في العمليات المصرفية وكذلك تأهيل الكوادر البشرية لتكون قادرة على التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الجديدة.

2- في ذات السياق نعتقد أنه على المصارف والمؤسسات المعنية بالائتمان ألإيجاري القيام بوضع خطة إستراتيجية لتطوير التكنولوجيا المستخدمة داخل المصرف أو المؤسسة بالاستفادة مما تقدمه عمليات ربط المصرف أو المؤسسة بشبكات الاتصالات الداخلية والدولية ووضع خطة مكثفة لتطوير أداء وكفاءة العاملين من خلال إشراكهم بدورات مكثفة (داخلية وخارجية) ، وذلك بما يتناسب والمهارات التي يتطلبها تفعيل الائتمان ألإيجاري ، فضلاً عن المساهمة في تطوير الوعي المصرفي لطالبي التمويل من خلال القيام

بحملة إعلامية واسعة للتعريف بالائتمان ألإيجاري ، والمهام، والخدمات الجديدة التي يطرحه وأخيراً يمكن القول أن انتشار الائتمان ألإيجاري يعتمد بشكل كبير على مدى الاستجابة التي سوف يبديها الزبائن (طالبي التمويل) تجاه نشاط الائتمان ألإيجاري ، فضلاً عن مقدار الوعي الذي يمتلكه هؤلاء الزبائن، والذي سينعكس بالتأكيد على سرعة انتشار هذه الصيغة التمويلية الحديثة .

7- البيئة الاقتصادية:

تعد البيئة الاقتصادية حجر الزاوية في أي نشاط أعمال ناهيك عن آثارها المهمة على عمليات التمويل ، والتي تعد قوة محفزة أو قوة معرقلة لتفعيل الائتمان الايجاري بحسب تنوع وتعقد متغيراتها ، وفي العراق يكون هذا التأثير مضاعفاً للحالة الجديدة والمعقدة والمتغيرة بصورة سريعة لمجمل المتغيرات الاقتصادية ، وهنا اهتم الباحث في الوقوف على آثار البيئة الاقتصادية وحجم تأثيرها الإيجابي أو السلبي على قرارات تفعيل الائتمان الايجاري ، فجاءت استفسارات الباحث موزعة بين ستة عشر محوراً وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-38) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-38) التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور البيئة الاقتصادية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى مناسبة الوضع الاقتصادي الحالي لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	57.7	22.74	67	متوسط	28.2	0.000	12.0
2	مدى مساهمة التوجه الاقتصادي نحو اقتصاديات السوق في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	55.9	24.06	65	متوسط	25.6	0.000	14.0
3	مدى امكانية مساهمة القطاع الخاص في تفعيل الأئتمان ألإيجاري	59.6	23.68	75	مرتفع	28.4	0.000	4.0
4	مدى إمكانية التكييف مع متغيرات البيئة الخارجية عند تفعيل الأئتمان ألإيجاري	55.3	21.02	71	مرتفع	29.3	0.000	8.5

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
5	مدى الحاجة الفعلية من الناحية الاقتصادية لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	64.2	24.57	79	مرتفع	29.2	0.000	1.0
6	مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في استقطاب رؤوس الأموال المحلية لخدمة مشاريع الأعمار والتنمية	63.8	23.98	74	مرتفع	29.4	0.000	6.0
7	مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة مشاريع الأعمار والتنمية	53.8	24.07	72	مرتفع	27.9	0.000	7.0
8	مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في توفير مصادر تمويل جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	61.7	23.61	75	مرتفع	29.1	0.000	4.0
9	مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في تفعيل الائتمان الايجاري	59.3	21.72	75	مرتفع	30.7	0.000	4.0
10	مدى مساهمة الأئتمان ألإيجاري في تحقيق فوائد اقتصادية من اجل تعزيز وضع الاقتصاد الوطني	61.2	23.45	71	مرتفع	29.4	0.000	8.5

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق 50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
11	مدى إمكانية استقطاب عملاء جدد للمؤسسات المالية عند تطبيق الائتمان الإيجاري	59.5	20.28	77	مرتفع	32.7	0.000	2.0
12	مدى ملائمة السياسات المالية وقراراتها أمام تفعيل الأئتمان الإيجاري	54.3	19.35	68	متوسط	31.4	0.000	11.0
13	مدى ملائمة السياسات النقدية وقراراتها أمام تفعيل الأئتمان الإيجاري	50	20.47	61	متوسط	27.7	0.000	15.0
14	مدى ملائمة سياسات الاستثمار والحوافز الممنوحة للاستثمار أمام تفعيل الأئتمان الإيجاري	45.2	16.07	49	منخفض	31.5	0.000	16.0
15	مدى توافر البنى التحتية الاساسية لتفعيل الأئتمان الإيجاري	56.1	20.49	66	متوسط	20.9	0.000	13.0
16	مدى إمكانية إنشاء صناديق متخصصة لضمان مخاطر التمويل عن طريق الأئتمان الإيجاري	54.3	22.10	69	متوسط	30.9	0.000	10.0
إجمالي الفقرات		57	21.97	70	مرتفع	28.9	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-38) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور البيئة الاقتصادية أكبر من (50) ماعدا الفقرة (14) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر (50%) ماعدا الفقرة (14) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر البيئة الاقتصادية في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاملاً مقداره (57) وبانحراف معياري (21.97) ونسبة التوافق50%فأكثر (70)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**مدى الحاجة الفعلية من الناحية الاقتصادية لتفعيل الأئتمان الإيجاري**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (64.2) بانحراف معياري (24.57) ونسبة توافر بلغت (79)%.

3- أما الفقرة (**مدى ملائمة سياسات الاستثمار والحوافز الممنوحة للاستثمار أمام تفعيل الأئتمان الإيجاري**) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (45.2) بانحراف معياري (16.07) ونسبة توافر بلغت (49)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور البيئة الاقتصادية وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (28.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر البيئة الاقتصادية.

(ب)- واقع البيئة الاقتصادية في العراق:

1- بخصوص مساهمة القطاع الخاص يمكن القول إلى إمكانية الاستفادة من الائتمان الايجاري في جميع المجالات ولكن يمكن القول بأن المجالات ذات الأولوية هي التي تتميز بالعمالة الكثيفة ، والتي تتيح للقطاع الخاص سد الحاجة المحلية ،والتي تتضمن نقل التكنولوجيا والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والطاقة البديلة والمتجددة ، والتي تتيح الاستفادة من الموارد الطبيعية ولجميع القطاعات الصناعية ، والصناعات الزراعية ، والاتصالات ، وصناعات تكنولوجيا المعلومات ،والتشييد والإسكان ، وخدمات النقل .

2- فيما يخص إمكانية التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية نعتقد إن تشريع قانون الائتمان ألإيجاري والسماح للمصارف وللشركات الأجنبية بالعمل بنشاط الائتمان ألإيجاري في العراق ، سيفتح باباً واسعاً للتكيف مع متغيرات هذه البيئة من خلال القيام ببعض الإجراءات التي من شانها أن تجعل هذه المتغيرات في صف السوق المالي العراقي وليس ضده . من خلال إتاحة الفرصة للمصارف العراقية للاحتكاك بالمصارف الأجنبية ذات الباع الطويل بنشاط الائتمان ألإيجاري المشهودة لها بالكفاءة والنزاهة بالتعامل

المصرفي، وا ٍقامة تحالفات إستراتيجية معها ، فضلا عن عقد الاتفاقات لتبادل الخبرات بمختلف أنواعها ومسمياتها

3-وقدر تعلق الأمر باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و عند الاطلاع على البند الثالث من المادة الأولى من القانون قانون الاستثمار رقم (13) نجد أن أحكام هذا القانون تسري على المشاريع الاستثمارية التي لا يقل رأسمالها عن 250 إلف دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي ، وهذا يعني استبعاد المشاريع الصغيرة وعدم منحها الحوافز الكافية والملائمة كماً ونوعاً ، مما يسهم في استبعاد العديد من المشاريع التي يقل رأسمالها عن الحد المطلوب لشموله بهذا القانون فضلا عن ذلك عند الاطلاع على البند الثالث من المادة الرابعة والعشرين وفي الفصل السابع على منح المستثمر الأجنبي الحق في إعادة تصدير موجودات المشروع المستوردة أو المشتراة من السوق المحلية بعد إعفائها من الرسوم والضرائب ورسوم إعادة التصدير هذا يعني إمكانية قيام المستثمر الأجنبي بالاستفادة من ذلك للمتاجرة تحت بند مشروع حقيقي قائم أم مشروع زائف ملغي . وفي ذات السياق ننوه إلى أن من العوامل المؤثرة بشكل مباشر بالحصول على الائتمان اللازم لإقامة المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة هو أسعار الفائدة ، إذ يرتبط مدى مساهمة الائتمان الايجاري في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل ايجابي مع معدل الفائدة السنوي الحقيقي ، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إلى التدفق إلى الداخل وعلى العكس من ذلك فان انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى إعاقة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل لذا فان معدل الفائدة يعد عاملاً حاسماً في قرارات تفعيل الائتمان الايجاري .

4- فيما يخص دراسات الجدوى نعتقد عدم منح التمويل إلا بعد تقديم الزبون دراسة جدوى اقتصادية وفنية معدة من قبل مكتب دراسات جدوى اقتصادية متخصص وحاصل على إجازة ، وان تتضمن هذه الدراسة المتطلبات التي تتفق عليها المصارف المشاركة كافة ، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن بالرغم من أهمية دراسات الجدوى إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح الائتمان الايجاري في تمويل المشروعات ، فهي تُعد فقط مؤشراً يوضح إمكانية الاستفادة منه ، وهذا ما يقتضي تحليل ما بعد نتائج دراسة الجدوى للمشروع وذلك بالاستناد إلى التجارب الواقعية للمشروعات القائمة الممولة بصيغة الائتمان الايجاري والاستفادة من ذلك التحليل بما يساعد على التغلب على الأسباب التي قد تعرض هذه المشروعات إلى الفشل،والأخذ بالتوصيات التي تدعم وتنمي هذه المشروعات.

5- فيما يخص البنى التحتية فإننا لا نقصد البنى التحتية المتعارف عليها التي تشمل الطرق والجسور ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها ، بل القصد البنى التحتية للنظام المالي في العراق والتي تشمل البيئة التشريعية لكل من البنك المركزي العراقي والمصارف والشركات المالية العاملة في العراق ، ومن أهمها

قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 الذي جاء ليواكب التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية الدولية ، إذ يهدف هذا القانون إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، تعزيز التنمية المستدامةوا إتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق، فضلا عن صدور قانون المصارف المرقم بالعدد (94) لعام 2004الذي يمثل إطاراً تشريعياً ينظّم عمل المصارف العاملة في العراق من خلال تحديد شروط ومتطلبات تأسيس المصارف، إذ يهدف هذا القانون ومن خلال فقراته إلى الحفاظ على الثقة في النظام المالي والمصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة والحفاظ على درجة مناسبة من الحماية للمودعين والمساعدة على الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتأطير المصطلحات الخاصة بعمل المصارف وتحديدها لضمان الحفاظ على الأسس المتفق عليها والواجب العمل بها وتشكيل صورة واضحةوجليّة دون الوقوع بالأخطاء والثغرات التي تؤدي إلى المشاكل المصرفية للمنظّمين والزبائن على حد سواء، فقدنصّت المادة (3) من قانون المصارف علىألاّ يحق لأي شخص في العراق ممارسة الأعمال المصرفية من دون الحصول على ترخيص أو تصريح صادر عن البنك المركزي العراقي عدا الأشخاص الذين أعفاهم البنك المركزي، كما لا يحق لأي شخص استلام الودائع أو الأموال القابلة للدفع من الجمهور من دون حصوله على ترخيص وتصريح صادر عن البنك المركزي مع وضع بعض الاستثناءات لبعض الأشخاص. وفي هذا السياق تم إصدار في نهاية عام 2015 قانون المصارف الإسلامية المرقم بالعدد (43) لسنة 2015 الذي سمح للمصارف الإسلامية بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال الأعمال بدون فوائد أم في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار، إذ يهدف هذا القانون إلى تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، كما يهدف إلى تطوير جذب الأموال والمدخرات وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،علاوة على أن قانون الشركات المرقم بالعدد (21) لسنة 1997 (المعدل، لسنة 2004) المتضمن(221) مادة قانونية تؤطر عملالشركات، يُعد أحد قوانين البيئة القانونية للقطاع المالي الذي يهدف إلى تنظيم عمل الشركات وحماية الدائنين من الاحتيال وحماية حاملي الأسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي أغلبية الأسهم فيها والمسيطرين على شؤونها فعلياً، وأن الهدف من وراء هذا القانون هو توفير المعلومات الكاملةللملاّك والمتعلقة بقرارات تؤثر على استثماراتهم وشركاتهم.

ومما تقدم نستنتج توافر البنى التحتية التي تكون الأساس الذي يتم الاستناد إليه لتفعيل الائتمان الايجاري لضمان تقديم الخدمات وخاصة التمويلية للمنشات الصغيرة .

6- وقدر تعلق الأمر بإمكانية إنشاء صناديق متخصصة نجد أن من الناحية القانونية لا توجد هناك أي مشكلة في إنشاء الصناديق المتخصصة حسب ما جاء في أحكام الفقرة (2) من المادة (27) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 التي أشير لها سابقا ، وننوه إلى إمكانية قيام بعض المصارف بإنشاء الصندوق بتسمية (صندوق ضمان التمويل المصرفي المشترك) ويتمتع بالشخصية المعنوية ، مع تحديد رأسمال للصندوق بقرار من الهيئة العامة للصندوق والذي يتكون من ممثلي المصارف المساهمة وهذا المجلس يمثل الهيئة العامة في الشركات المساهمة. ويمول الصندوق من مساهمات المصارف المجازة والمؤسسات التمويلية المحلية والدولية الراغبة بالمساهمة في الصندوق. ويدار الصندوق من قبل مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين وتحدد كل جهة مساهمة ممثل واحد عنها كعضو في الهيئة العامة للمساهمين ويكون لجميع الأعضاء أصوات متساوية بغض النظر عن مبلغ ملكية الجهة المساهمة في الصندوق.

7- المصارف:

يساهم النظام المصرفي في عملية التمويل من خلال مسارين هما، منح الائتمان ، وعمليات الاستثمار ، وقد اعتمدت المصارف على صيغ تقليدية لأداء دورها التمويلي، إلا أن التطور التكنولوجي والابتكارات في وسائل التمويل، طالت العمليات المصرفية لتشهد هي الأخرى تحولات من اجل أن يمارس هذا القطاع دوراً ديناميكياً في ظل أوضاع اقتصادية لتشهد تحولات متسارعة. وجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على صيغة غير تقليدية وهو الائتمان الايجاري، كمسار للتمويل المصرفي يمكن اعتماده إلى جانب النشاط المصرفي التقليدي والنشاط المصرفي الذي ينطلق من أسس الشريعة الإسلامية. وللوقوف على مدى مساهمة المصارف في ذلك ، فضلا عن مدى امتلاكها للمتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري ، تم استطلاع عينة الدراسة واعتماد خبرتها في مجال العمل المصرفي ، فكان محور المصارف يدور حول هذا الموضوع وعلى وفق ثلاثة عشر محور تم الاستفسار عنها وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-39) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-39): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور المصارف

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى امتلاك المصارف ملاكات إدارية مؤهلة علمياً لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	42.9	20.98	52	متوسط	29.8	0.000	10.0

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
2	مدى امتلاك المصارف موارد مالية كافية لمزاولة نشاط الأئتمان ألإيجاري	57.7	23.47	72	مرتفع	26.3	0.000	1.0
3	مدى امتلاك المصارف مستشارين ماليين في مجال التمويل بالأئتمان ألإيجاري	38.5	19.31	25	منخفض	20.4	0.000	13.0
4	مدى رغبة المصارف العراقية للعمل كممول بصيغة الأئتمان الايجاري	50.9	24.24	65	متوسط	26.3	0.000	4.0
5	مدى وجود الوعي الكافي بأهمية الأئتمان الايجاري	41	21.98	42	منخفض	24.8	0.000	12.0
6	مدى أمكانية عقد اتفاقات لتبادل الخبرات بين المصارف العراقية والمصارف العربية والأجنبية ذات الخبرة العالية في مجال التمويل بالأئتمان الايجاري .	40.5	22.64	51	متوسط	23.8	0.000	11.0
7	مدى امتلاك المصارف لإستراتيجية واضحة ومحدودة لتفعيل الأئتمان ألإيجاري	43.5	24.17	55	متوسط	25.05	0.000	9.0

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
8	مدى قدرة المصارف على تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير المشكوك في تحصيلها	51.2	21.79	68	متوسط	25.1	0.000	2.0
9	مدى قدرة المصارف على إنشاء شركات متخصصة بالأئتمان ألإيجاري	47.1	21.10	63	متوسط	25.3	0.000	6.0
10	مدى قدرة المصارف على التحري عن العملاء الراغبين بالتمويل عن طريق الأئتمان ألإيجاري	49	22.75	62	منخفض	19.8	0.000	7.0
11	مدى قدرة المصارف على الحصول على الموجودات الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها	50.1	22.04	66	متوسط	22.3	0.000	3.0
12	مدى قدرة المصارف على تحديد القيمة المتبقية للموجود المؤجر بدقة في بداية المدة التعاقدية ، خاصة في حالات التضخم	49.4	21.74	64	متوسط	19.8	0.000	5.0

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
13	مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية المرتبطة بتفعيل الأئتمان ألإيجاري	47.9	20.96	56	متوسط	26.3	0.000	8.0
إجمالي الفقرات		46.9	22.09	57	متوسط	24.2	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-39) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور المصارف أقل من (50) ماعدا الفقرات (2.4,8,11) إذ يزيد متوسطهما عن 50 كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر(50%) ماعدا الفقرات (3,5) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر المصارف في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة متوسطة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (46.9) وبانحراف معياري (22.09) ونسبة التوافق50%فأكثر (57)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**مدى امتلاك المصارف موارد مالية كافية لمزاولة نشاط الأئتمان ألإيجاري**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (57.7) بانحراف معياري (23.47) ونسبة توافر بلغت (72)%.

3- أما الفقرة (**مدى امتلاك المصارف مستشارين ماليين في مجال التمويل بالأئتمان ألإيجاري**) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (38.5) بانحراف معياري (19.31) ونسبة توافر بلغت (25)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور المصارف وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (24.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة متوسطة على مدى توافر المصارف.

(ب)- واقع المصارف في العراق :

1- فيما يخص عقد الاتفاقات لتبادل الخبرات مع المصارف العربية والأجنبية يمكن القول أن بإمكان المصارف العراقية أن يكون لها دور كبير في تفعيل الائتمان الايجاري من خلال استقطاب المصارف

والشركات الأجنبية ذات العلاقة والعمل على الاكتتاب ، كرأسمال تأسيس ، بنسبة بسيطة من الأسهم (15% مثلا) في أول شركة تأجير ، والتي يمكن أن تتخصص في تأجير التجهيزات لمن يرغب بإنشاء المشاريع في العراق . فضلا عن ذلك بإمكان جعل إدارة الشركة بيد المستثمر الأجنبي وفق الشروط التي حددها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 إذ من شأن ذلك أن يعطي فائدة إضافية من خلال قيام الشركات الأجنبية بتعزيز خدماتها لزبائن في مناطق أخرى خارج العراق وبالتالي تعزيز مكانة العراق كبيئة للاستثمارات . علاوة إلى أن من المهم في العديد من الأسواق التي يتم التعامل فيها بصيغة الائتمان الايجاري أن يمتلك المصرف أو شركة التأجير شريكاً فنياً خارجياً نشيطاً وملتزماً وكفؤاً (كمتعاقد أو من الأفضل أن يكون مساهماً) والذي يتوجب عليه إنشاء ومراقبة الأنظمة والإجراءات وتدريب الكادر المحلي وتقديم النصح فيما يتعلق بالأجور والتسويق والإدارة .

2- بخصوص أقساط التأجير المشكوك في تحصيلها يمكن القول إلى من المعروف أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، التي يتحدد مقدارها بناءً على حجم الائتمان الممنوح وعلى حجم الديون المتأخرة التسديد ويدخل الحكم الشخصي في تحديد حجم هذا المخصص كونه قيد دفتري يتم إثباته في نهاية السنة المالية وبعد التعرف على نتيجة نشاط المصرف . وطالما أن الهدف الأساسي للمصارف هو تحقيق أو تعظيم الأرباح ، فإن نتيجة النشاط سيكون له أثر في تحديد حجم هذا النوع من المخصصات ، فإذا حقق المصرف أرباحاً جيدة فأن بإمكانه السيطرة على حجم المخصص المراد تكوينه ليكون متلائماً مع حجم الائتمان الممنوح أو حجم المخاطرة . أما إذا حقق المصرف خسائر أو أرباح ضئيلة ، فأنه يضطر أحياناً إلى تخفيض حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بغية تقليل الخسائر وزيادة الأرباح حتى وا ن كان ذلك على حساب صدق وعدالة القوائم المالية .ولكن في مجال التمويل الممنوح عن طريق الائتمان ألإيجاري فان المخاطر المصاحبة لهذا النوع من الائتمان منخفضة جداً بسبب الضمانة الأهم في الائتمان ألإيجاري في احتفاظ المؤجر(المصرف أو شركة التأجير) بملكية الأصل المؤجر إثناء مدة التشغيل وطوال فترة العقد ، والذي يمكنه من استرداده في حال إفلاس المستأجر وتصفية النشاط ،إذ أن هذا الأصل لا يدخل ضمن الأصول المملوكة للمستأجر كونه لا يزال باسم المؤجر وحتى انتهاء التزامه بنهاية العقد .

3- وفيما يخص الموجودات الرأسمالية نعتقد أن المصرف (المؤجر) يستطيع التخلص من عناء الحصول على الموجودات أو متابعة تنفيذ العقد الذي ابرمه مع المورد أو المجهز (المقاول) ذلك أن المستأجر هو الذي يقوم بذلك سيما وان الاتفاق مع المورد أو المقاول يتم بحسب مواصفات اختارها واقرها المستأجر ، فضلاً عن إمكانية قيام المؤجر بالإذن للمستأجر باستلام المال من ذلك المورد أو المقاول .

4- فيما يخص التضخم فإن الائتمان الايجاري يقلل من فترات الانتظار التي تحتاج إليها المنشات لتوفير الأصول الرأسمالية والذي يرفع تكلفة إقامة المشروعات الجديدة أو التوسعات ، والائتمان الايجاري يعمل على التعاقد على الأصول دون انتظار ولا يحتاج إلى تجميع احتياطات وطرح أسهم جديدة ويوفر الأصول الرأسمالية بالأسعار الحالية ، متجنباً ارتفاع أسعارها بالمستقبل ، وبهذا يعد الائتمان الايجاري عامل ثبات للاستثمارات خلال الأزمات وموجات التضخم التي تسود العالم .

5- وقدر تعلق الأمر بالمخاطر المصرفية نخلص إلى إن الائتمان الايجاري صيغة مستحدثة من وسائل الائتمان من شانها أن تقدم للممول (المصرف المؤجر) ، الضمانات المطلوبة دون الحاجة إلى رهن أو ضمانات ، لان المشروع يضمن نفسه بنفسه ، فالمصرف المؤجر يستطيع استرداد الأصول (محل الإيجار) إذا امتنع المستأجر عن الدفع . ولكن هنالك نقطة ينبغي الانتباه لها وهي يجب إشهار عقد الائتمان الايجاري بالكيفية المقررة قانونا . فضلاً عن ذلك و لغرض تخفيض المخاطر يمكن للمصارف التامين على التجهيزات أو المعدات المؤجرة لدى إحدى شركات التامين المحلية .

6- بعد تطبيق استخدام نشاط الائتمان الايجاري تتم إجراء عملية المقارنة بالتأكيد وستكون هناك إيجابيات وسلبيات في التطبيق، ولأجل تحقيق النجاح للمصرف لابد من تقوية الإيجابيات وتعزيزها، والعمل على إزالة السلبيات، التي ننوه إلى إن ظهورها في بداية التطبيق يجب أن لا يكون مثبطاً للعزيمة أو الشعور بخيبة الأمل، لأن بداية كل شيء لابد أن تواجه بعض الصعوبات.

8- التعليم العالي :

تعتمد الدراسة في تحديد متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق على استطلاع عينة الدراسة واعتماد خبرتها واطلاعها على مدى توافر مجموعة من المتطلبات ، منها متطلبات متعلقة بالكوادر التدريسية من حيث حجمها وكفاءتها المهنية ، ومتطلبات مرتبطة بالمناهج الدراسية من حيث جودة مستواها ومحتوها ومدى ارتباطها بالواقع ، فجاءت استفسارات الباحث موزعة بين ستة محاور وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-40) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-40): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور التعليم العالي

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة فنية في مجال تفعيل	59.5	20.40	82	مرتفع جداً	31.4	0.000	1

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	الأئتمان ألإيجاري							
2	مدى مقدرة الجامعات العراقية / الدراسات الأولية على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	61.5	20.57	78	مرتفع	31.9	0.000	2
3	مدى مقدرة الجامعات العراقية/ الدراسات العليا على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	65.9	21.69	78	مرتفع	32.04	0.000	3
4	مدى مساهمة مناهج المعاهد الإدارية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	61.5	22.26	77	مرتفع	29.7	0.000	4
5	مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	59.8	23.20	67	متوسط	27.58	0.000	6
6	مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات العليا في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	63.5	22.90	73	مرتفع جداً	29.6	0.000	5
7	مدى مقدرة دور الكتب في البيئة العراقية على تطوير معرفة المستفيد بأهمية ومزايا	54.2	21.49	71	متوسط		0.000	7

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	تفعيـــل وتطبيـــق الأئتمـــان الايجاري							
إجمالي الفقرات		**60.8**	**21.79**	**75.4**	**مرتفع**	**29.9**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-40) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور التعليم العالي أكبر من (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر (50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر التعليم العالي في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (60.8) وبانحراف معياري (21.79) ونسبة التوافق50%فأكثر (75.4)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة **(مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة فنية في مجال تفعيل الأئتمان الإيجاري)** جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (59.5) بانحراف معياري (20.40) ونسبة توافر بلغت (82)%.

3- أما الفقرة **(مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الأئتمان الإيجاري)** فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (59.8) بانحراف معياري (23.20) ونسبة توافر بلغت (67)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور التعليم العالي وذلك من خلال اختبار(T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (29.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة على مدى توافر التعليم العالي.

(ب)- واقع التعليم العالي في العراق :

يتكون نظام التعليم العالي في العراق من المرحلة الجامعية التي تستغرق أربع سنوات للحصول على درجة البكالوريوس (عدا كلية الطب التي تستغرق ست سنوات ، والهندسة المعمارية خمس سنوات) ويتكون العام الدراسي للتعليم العالي في العراق من 30 أسبوعاً يبدأ في الشهر العاشر (تشرين الأول / أكتوبر) وينتهي في الشهر السادس (حزيران / يونيو)، وتنظم المواد الدراسية على شكلوحِدَات ، وتعطى لكل وحدة 25-30 ساعة ، وطبيعة الدراسة في اغلبها نظرية مع وجود بعض الدروس العملية وتجري الامتحانات نهاية كل

فصل .وتشير إحصاءات التربية والتعليم لسنة 2016 ،إلى أن عدد الطلبة المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية للعام الدراسي 2014- 2015 بلغ (160013) طالب وطالبة ، منهم (159961) طلبة عراقيون ، و(52) من الطلاب العرب ، فيما لم يكن هنالك أي طالب أجنبي. أما عدد الطلبة المتخرجين من نفس الفئة السابق ذكرها للعام الدراسي 2013- 2014 فبلغ (100190) منهم (100137) طالب عراقي ، و(52) طالب عربي ، وطالب واحد أجنبي .(لمزيد من التفاصيل ملحق 4)

9- معوقات أخرى :

لم يكتف الباحث بما تم طرحه من محاور سابقة حول تفعيل الائتمان الايجاري بل امتد اهتمامه إلى الوقوف على تأثير بعض المعوقات على هذا الموضوع أيضاً ، مثل الفساد المالي والإداري، فضلاً عن عدم نشر التقارير المالية ومدى مواجهة مقاومة من بعض الجهات التي تحمل مخاوف من عملية تفعيل الائتمان الايجاري ، فجاءت استفسارات الباحث موزعة بين أربعة محاور وكانت نتائج الاستطلاع على النحو الأتي والجدول (4-2-41) يوضح ذلك :

جدول رقم (4-2-41): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور معوقات أخرى

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	مدى التأثير السلبي للفساد الإداري في المؤسسات المالية على إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	75.4	21.49	85	مرتفع جداً	23.4	0.000	3
2	مدى التأثير السلبي للفساد المالي في المؤسسات المالية على إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	79.2	21.54	87	مرتفع جداً	32.1	0.000	2
3	مدى التأثير السلبي لعدم نشر التقارير المالية في المؤسسات المالية عن إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري	74.5	19.47	92	مرتفع جداً	27.4	0.000	1

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التوافق50% فأكثر	مستوى التوافق	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	مدى مواجهة مقاومة شديدة من بعض الجهات التي تحمل مخاوف محتملة من عملية تفعيل وتطبيق الأئتمان الايجاري	66.8	20.91	82	مرتفع جداً	25.9	0.000	4
إجمالي الفقرات		73.9	20.85	86.5	مرتفع جداً	28.9	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (4-2-41) ما يلي:

(أ)- التحليل الوصفي :

1- المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور مدى توافر معوقات أخرى أكبر من (50) كما أن نسبة التوافق لجميع الفقرات أكبر(50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر معوقات أخرى في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة جدا إذ حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (73.9) وبانحراف معياري (20.85) ونسبة التوافق50%فأكثر (86.5)% .

2- ويلاحظ من الجدول أن الفقرة **(مدى التأثير السلبي لعدم نشر التقارير المالية في المؤسسات المالية عن إمكانية تفعيل الأئتمان ألإيجاري)** جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافق إذ بلغ متوسط العبارة (74.5) بانحراف معياري (19.47) ونسبة توافر بلغت (92)%.

3- أما الفقرة **(مدى مواجهة مقاومة شديدة من بعض الجهات التي تحمل مخاوف محتملة من عملية تفعيل وتطبيق الأئتمان الايجاري)** فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (66.8) بانحراف معياري (20.91) ونسبة توافر بلغت (82)%.

4- ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور مدى توافر معوقات أخرى وذلك من خلال اختبار(T) لدلالة الفروق إذ بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لجميع العبارات (28.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جداً على مدى توافر معوقات أخرى.

(ب)- واقع بعض المعوقات في العراق:

1- لكي لا يقع الأفراد العاملين في المؤسسات المالية والمصرفية في الفساد ينبغي أن يمتلكون الفهم الواضح للممارسات المقبولة وغير المقبولة خاصة إذا علمنا أن الغالبية العظمى منهم ممن ليس لديه الخبرة الكافية في هذه المجالات بسبب قصر عدد سنوات الخدمة لديهم وبالتالي ربما يقعون في الممارسات الغير مقبولة بتأثير من الآخرين ، ويمكن معالجة ذلك من خلال التدريب والتعليم بشكل مستمر للتوعية بأهمية بعض معايير السلوك الوظيفي .

2- العمل على تطوير المهارات المهنية ورفع كفاءة العمل وتطوير الكوادر بشكل عام ، ذلك أن العلاج الأساسي في مقاومة أي فساد يتمثل في خلق الوعي لدى هؤلاء الأفراد حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد و أن الفساد يمثل العائق الأساسي للنمو الاقتصادي ولرفع مستوى المعيشة .

3- أما فيما يخص المؤسسات المالية والمصرفية فينبغي على هذه المؤسسات اعتماد إجراءات واضحة فيما يخص (إجراءات العمل ، والرقابة الداخلية والخارجية ، والتدقيق ، والإشراف ، ومعايير الشفافية التي تعزز السلوك الصحيح لموظفيها) ، ولضمان ذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى ضمان وجود شروط مرجعية مكتوبة لكافة المناصب ومعلومات مطبوعة عن حقوق العملاء وواجباتهم ، فضلاً عن قواعد السلوك الوظيفي بغرض تنفيذ هذه المتطلبات والإجراءات.

4- لإرباك بعض القوي النافذة الحامية للفساد أن وجدت ينبغي على المؤسسات أعلاه نشر الأخبار المتعلقة بالفساد بصورة واسعة من خلال وسائل الاتصال المختلفة منها الحوارات الإذاعية والتلفزيونية والأعمدة الصحافية ، ومتابعة أصدائها داخل المجتمع . إذ أن ذلك من شانه خلق رأي ضاغط يربك هذه القوي الحامية للفساد حسب رأينا .

5- ينبغي القيام بتفعيل بعض القوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي ، ومنها قانون إشهار الذمة المالية للموظفين (من أين لك هذا) للكشف عن الذمة المالية للمسؤولين الإداريين في الدولة ، والعمل على تفعيل دور القضاء العراقي بمتابعة العناصر الفاسدة وملاحقتهم وفتح ملفات الفساد وأخذ الإجراءات القانونية بحقها .

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة سوف نستخدم الاختبار التائي لعينة واحدة ومقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي لكل محور ، فإذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي فهذا يعني بان المعنوية بالاتجاه الايجابي أما إذا كان الوسط الحسابي أصغر من الوسط الفرضي فهذا يعني بان المعنوية بالاتجاه السلبي ،وبما أن المقياس هو بشكل فترات (0-100) لذا سوف نستخدم المجاميع للمحاور ، وكانت النتائج على النحو الأتي :

الجدول (4-3-1) نتائج فرضيات الدراسة

الفرضيات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة t المحسوبة	الدلالة
ف1	61.3	19.80	50	26.2	0.000
ف2	49.2	1324.	50	22.7	0.000
ف3	43.4	24.39	50	25.9	0.000
ف4	40.2	0423.	50	31.2	0.000
ف5	54.2	23.22	50	36.157	0.000
ف6	58.7	24.22	50	37.8	0.000
ف7	57	21.97	50	28.9	0.000
ف8	46.9	22.09	50	24.2	0.000
ف9	61.1	21.70	50	29.9	0.000
ف10	73.9	20.85	50	28.9	0.000
القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) = 2.326					

1- اختبار الفرضية الأولى القائلة (تتوفر في العراق المتطلبات المالية لتفعيل الائتمان الإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (61.3) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق المتطلبات المالية لتفعيل الائتمان الإيجاري ، و بلغت القيمة التائية المحسوبة (26.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المتطلبات المالية ، وينبغي الإشارة إلى أن محور الأرباح حصل على أعلى وسط حسابي مقداره (77) يليه محور رأس المال بمتوسط حسابي (62) ثم محور الاحتياطيات (45).

2- اختبار الفرضية الثانية القائلة (تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لتفعيل الائتمان ألإيجاري)

نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (49.2) وهي أصغر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الفرضي وبالتالي يتم رفض الفرضية القائلة تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر نجد القيمة التائية المحسوبة (22.7) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المتطلبات البشرية ، ونرى أن الوسط الحسابي قريب نسبيا من الوسط الفرضي بمعنى أن هنالك متطلبات متوفرة فبالرجوع إلى محور الأسئلة نجد أن محوري الملاك المتخصص و المؤسسات التدريبية قد تجاوز الوسط الفرضي إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحورين (56.6) و (55.2) على التوالي فيما بلغ المتوسط الحسابي للمحاور الأخرى بين (42.1) لمحور الملاك الإداري وبين (50) لمحور الملاك القانوني .

3- اختبار الفرضية الثالثة القائلة (تتوفر في العراق المتطلبات التشريعية لتفعيل الائتمان ألإيجاري)

نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (43.4) وهي أصغر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الفرضي وبالتالي يتم رفض الفرضية القائلة تتوفر في العراق المتطلبات التشريعية لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (25.9) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المتطلبات التشريعية ، ونرى أن توفر المتطلبات التشريعية يقع في خانة الضعيف وليس الضعيف جدا إذ كان هناك ثلاثة محاور ذات وسط حسابي يزيد عن الوسط الفرضي ومحورين ذات قيمة مساوية للوسط الفرضي ولكن بقية المحاور كانت بنسبة اقل من الوسط الفرضي إذ انحصرت بين (33) لمحور المحاكم الاقتصادية كحد أدنى وبين محور القوانين الخاصة بنسبة (48) كحد أعلى .

4- اختبار الفرضية الرابعة القائلة (تتوفر في العراق المتطلبات التسويقية لتفعيل الائتمان ألإيجاري)

نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (40.2) وهي أصغر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الفرضي وبالتالي يتم رفض الفرضية القائلة تتوفر في العراق المتطلبات التسويقية لتفعيل الائتمان ألإيجاري، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (31.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المتطلبات التسويقية ، ونرى أن أسباب ذلك يرجع إلى انخفاض الأوساط

الحسابية لمحاور الأسئلة إذ بلغت بين نسبة (40.1) لمحور النشرات والتقارير كحد اعلى وبين (36.9) لمحور الهيئات المتخصصة .

5- اختبار الفرضية الخامسة القائلة (تتوفر في العراق المشروعات لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (54.2) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق المشروعات لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (36.157) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المشروعات ، نرى أن المشروعات متوفرة ولكن بشكل يدعو إلى الاهتمام بها إذ كانت هنالك ثلاثة محاور أعلى من الوسط الفرضي البالغ (50) إذ حصلت المحاور ملاءمة ضمانات القروض المصرفية والحاجة الفعلية وملاءمة اسعار الفائدة على وسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي اذ بلغت متوسطاتها الحسابية (66.2) و(61.1) و(56.8) على التوالي فيما كان محور الرغبة في التمويل أدنى المحاور بنسبة (40.5) .

6- **اختبار الفرضية السادسة القائلة (تتوفر في العراق تكنولوجيا المعلومات لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ** :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (58.7) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق تكنولوجيا المعلومات لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (37.8) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور تكنولوجيا المعلومات ، وبالرجوع إلى محور الأسئلة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات نجد أن محور الانترنت حصل على أعلى وسط حسابي وقدرة (67.7) ، فيما جاء محور توافر برمجيات جاهزة بالمرتبة الأخيرة بوسط قدره (50.8) .

7- اختبار الفرضية السابعة القائلة (تتوفر في العراق البيئة الاقتصادية لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (57) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق البيئة الاقتصادية لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (28.9) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور البيئة الاقتصادية ، وبالرجوع إلى محاور الأسئلة المتعلقة بالبيئة الاقتصادية نجد أن جميع المحاور وسطها الحسابي أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) عدا محورين الأول مساوي للوسط

الفرضي (محور السياسة النقدية) وواحد أصغر من الوسط الفرضي (سياسات الاستثمار) بوسط حسابي قدره (45.2) .

8- اختبار الفرضية الثامنة القائلة (تتوفر في العراق المصارف لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (46.9) وهي أصغر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الفرضي وبالتالي يتم رفض الفرضية القائلة تتوفر في العراق المصارف لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (24.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المصارف ، ونرى أن النسبة ليست ببعيدة عن نسبة الوسط الفرضي البالغة (50) وبالتالي تم الرجوع إلى محاور الأسئلة المتعلقة بالمصارف وجد أن هناك ثلاثة محاور وسطهما الحسابي أكبر من الوسط الفرضي وهما امتلاك المصارف للموارد المالية بوسط حسابي (57.7) ومحور قدرة المصارف على تكوين مخصصات بوسط حسابي قدره (51.2)ف لمستشارين ماليين بوسط حسابي قدره (38.5) .

9- اختبار الفرضية التاسعة القائلة (تتوفر في العراق التعليم العالي لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (61.1) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق التعليم العالي لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (29.9) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور التعليم العالي ، وبالرجوع إلى محاور الأسئلة المتعلقة بمتطلبات التعليم العالي وجد أن محور الدراسات العليا – الكوادر حصل على أعلى نسبة وقدرها (65.9) ، فيما كانت نسب المحاور الأخرى الدراسات العليا – المناهج(63.5) والدراسات الأولية – الكوادر و المعاهد الإدارية – المناهج بنسبة (62) ، ومحوري المعاهد الإدارية – الكوادر والدراسات الأولية – المناهج بنسبة (61.5)

10- اختبار الفرضية العاشرة القائلة (تتوفر في العراق معوقات أخرى لتفعيل الائتمان ألإيجاري) نلاحظ :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (73.9) وهي أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق معوقات أخرى لتفعيل الائتمان ألإيجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (28.9) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.000) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المعوقات ، ونرى أن نسبة الوسط الحسابي أعلى بكثير عن نسبة الوسط الفرضي وذلك يرجع إلى أن نسبة الوسط الحسابي لمحاور الأسئلة كانت مرتفعة نوعاً ما إذ بلغت (79.2)

لمحور الفساد المالي فضلاً عن محوري الفساد الإداري(75.4) والتقارير المالية بنسبة (74.5)، وأخيراً محور المقاومة من جهات أخرى بنسبة (66.8) .